



حديثة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالمنصورة

مجلة علمية محكمة



الأستاذ الدكتور
هلال عطا الله عثمان
رئيس الكلية

الأستاذ الدكتور
محمد أبو زيد الأمير
عميد الكلية

العدد التاسع عشر
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

١ / ٦ ٣ ٣



حولية

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالمنصورة



مجلة علمية محكمة

يشرف على تحريرها

الأستاذ الدكتور

الأستاذ الدكتور

هلال عطالله عثمان

محمد أبوزيد الأمير

وكيل الكلية

عميد الكلية

العدد التاسع عشر

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الجزء الثاني

الشواهد الشعرية التي ضَمَنَهَا ابن مُعْطٍ أَلْفِيته
(دراسة نحوية وصرفية)

إعداد

الدكتور / عبد الملك أحمد شتيوي
المدرس بقسم اللغويات العربية في
كلية اللغة العربية بالمنصورة
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، الوهاب المعين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،،

فإنّ للشعر مكانة كبيرة في تراثنا العربي والإسلامي، فقد حفظ العرب به جزءاً كبيراً من تاريخهم، ومآثرهم، وأحوالهم الحياتية؛ وذلك لخفته على ألسنتهم، وسهولة حفظه وروايته.

وقد فطن مُصنّفو العلوم وبخاصة النحو إلى أنه يمكن توظيف نظم الشعر وإيقاعاته في صياغة منظومات نحوية تسهم في تسهيل تعلمه، وتيسير حفظ قواعده، وتمكن من استيعابه، وسرعة استحضاره وقت الحاجة إليه، ولذلك كثرت المنظومات النحوية وتتنوع بين قصيدة على قافية واحدة، إلى أرجوزة متعددة القوافي، وبين نظم في مسألة من مسائله، إلى نظم يستغرق كل أبوابه ومسائله.^(١)

وقد وصل نظم النحو إلى قمته في القرن السابع الهجري على أيدي ثلاثة علماء وهم: (ابن معط ت ٦٢٨هـ، وابن الحاجب ت ٦٤٦هـ، وابن مالك ت ٦٧٢هـ).

ويأتي (ابن معط) في مقدمة هؤلاء الثلاثة، فهو صاحب أول ألفية في النحو العربي، وعلى ضربه سار ابن الحاجب، وابن مالك.

وقد نظم (ابن معط) ألفيته من بحرین هما: الرجز، والسريع، وهذا المسلك لم يسلكه غيره، فقد اتسمت المنظومات بمجئها على بحر واحد

(١) راجع: مقدمة تحقيق الفصول الخمسون ص ٢٩ بنصرف، المنظومات النحوية وأثرها

في تعليم النحو د/ حسان الغنيمان ص ١٤

وهو الرجز غالباً، واختيار (ابن معط) لهذين البحرين يدل على حسه المرهف؛ لأن البحرين متقاربان في وزنهما، وقد يقع الخلط بينهما. (١)
وقد عزا بعض الباحثين قلة انتشار ألفيته لهذا السبب بأن نظمها على بحرین مختلفین. (٢)

هذا وقد شاعت في ألفية (ابن معط) تضمينها شواهد (نحوية وصرفية) من القرآن الكريم، ومن كلام العرب شعراً ونثراً، فأردت دراسة هذه الظاهرة، لكنني اقتصرت في هذا البحث على دراسة الشواهد الشعرية فقط؛ لكثرتها على غيرها.

وقد جاءت الدراسة في مبحثين. المبحث الأول:

(ابن معط، والشعر المحتج به)

وتحت مطلقان: المطلب الأول: (ابن معط حياته وآثاره)

واشتمل على: (اسمه ونسبه، مولده وحياته، وفاته، شيوخه، تلامذته، علمه وثقافته، مؤلفاته).

والمطلب الثاني:

(الشعر الذي يحتج به، وموقف البصريين والكوفيين).

وأما المبحث الثاني، فقد جعلته للشواهد الشعرية التي ضمنتها

ابن معط ألفيته، وقسمته قسمين جعلت القسم الأول للشواهد النحوية، والثاني للشواهد الصرفية.

هذا وكان منهجي في هذا البحث ما يلي:

— وضعت عنواناً مناسباً للمسألة التي ورد فيها الشاهد المضمن.

— ذكرت بيت أو أبيات (ابن معط) والتي ضمنها شاهداً شعرياً نحوياً أو صرفياً.

(١) انظر: مقدمة تحقيق الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ص ١٧، وراجع:

شرح ألفية ابن معط للموصلي ١٨٩/١

(٢) انظر: مقدمة تحقيق شرح ألفية ابن معط للموصلي ٦٨/١

— ذكرت بيت الشاهد كاملاً.

— بينت موضع الشاهد، وعلام استدلل به (ابن معط).

— درست البيت المضمن دراسة نحوية ذكرت فيها أقوال النحاة بإيجاز، وأنهيت المسألة بما أراه راجحاً غالباً.

هذا وقد التزمت في دراسة الشواهد ترتيب ألفية (ابن معط).

ثم ذيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة، وأعقبت الخاتمة بفهرس للمصادر والمراجع، ثم فهرس للموضوعات.

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث

عبد الملك أحمد شتيوي

المبحث الأول (ابن مَعْطٍ، والشعر المحتج به)

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ابن مَعْطٍ حياته وآثاره.

المطلب الثاني: الشعر الذي يُحتج به، وموقف
البصريين والكوفيين.

المطلب الأول ابن مَعْطٍ حياته وآثاره

ويشتمل على:

- اسمه ونسبه .
- مولده وحياته .
- وفاته .
- شيوخه .
- تلامذته .
- علمه وثقافته .
- مؤلفاته .

اسمه ونسبه:

هو يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى المغربى النحوى الفقيه الحنفى^(١)، يلقب بـ (زين الدين)، ويكنى بـ (أبى الحسين)، ويُعرف بـ (ابن معطٍ)، وتكتب أيضاً (ابن معطى) بإثبات الياء، وهذا جائز، فقد ورد إثبات الياء فى المنقوص المرفوع والمجرور.

ويُنسب (ابن معطٍ) إلى (زواوة)، وهى قبيلة كبيرة بظاهر بجاية^(٢) من أعمال (إفريقية) ذات بطون وأفخاذ.^(٣)

مولده وحياته:

ولد (ابن معطٍ) بالمغرب سنة (٥٦٤هـ)^(٤)، ولم يعين من ترجم له البلدة التى ولد فيها، ولكن يمكن القول أنه ولد بظاهر بجاية حيث كانت تسكن قبيلته، ويدعم هذا القول أنه قد تتلمذ على يد (الجزولي) الذى أقام بمدينة (بجاية) حيث عمل هناك، والتف الناس حوله ينهلون من علمه.^(٥) كذلك لم يذكر من ترجم له شيئاً عن المراحل الأولى من حياته، ولكن مما لا شك فيه أنه منذ أن عقل أقبل على صنوف العلم والمعرفة، ودأب على الدرس والتحصيل، وظهر أثر ذلك فى تلك المكتبة التى خلفها وراءه.^(٦)

(١) انظر ترجمته فى: إنباه الرواة ٣٨/٤، العبر فى خبر من غبر للذهبي ٢٠١/٣، ٢٠٢، تذكرة الحفاظ

١٤٠٨/٤، مرآة الجنان ٦٦/٤، البدلية والنهاية ١٢٩/١٣، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، شذرات الذهب ٥

/ ١٢٩، الفلاحة والمفلكون ص ٩٣، معجم المؤلفين ٢٠٩/١٣، الأعلام ١٥٥/٨، تاريخ أدب

اللغة العربية لجورجى زيدان ٥٣، ٥٤/٣، مقدمة تحقيق الفصول ص ١١:١٣ وغير ذلك

(٢) بجاية: بكسر الباء، وتخفيف الجيم، وألف، وياء، وهاء - مدينة على ساحل البحر بين

إفريقية والمغرب. انظر: معجم البلدان ١ / ٣٣٩

(٣) انظر: مرآة الجنان ٤ / ٦٦، شذرات الذهب ٥ / ١٢٩، تاريخ الإسلام للذهبي ٣٣٢/٤٥

(٤) انظر: وفيات الأعيان ٦ / ١٩٧، العبر ٣ / ٢٠٢، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٣، بغية الوعاة

٢ / ٣٤٤، شذرات الذهب ٥ / ١٢٩

(٥) انظر: وفيات الأعيان ٣ / ٤٨٩

(٦) انظر: مقدمة تحقيق الفصول ص ١٣ بتصرف

وفاته:

توفي (ابن معط) بمصر في ذي القعدة سنة (٦٢٨هـ) على أصح الأقوال، ودفن بالقرب من تربة الإمام الشافعي^(١).

شيوخه:

أخذ (ابن معط) علومه على يد طائفة من علماء عصره ، ومن أبرزهم:

١- ابن عساكر: وهو قاسم بن علي بن الحسن بن عساكر محدث

من أهل دمشق توفي سنة (٦٠٠هـ).^(٢)

٢- (الجزولي): وهو عيسى بن عبد العزيز أبو موسى الجزولي

المغربي صاحب المقدمة المشهورة توفي سنة (٦٠٧هـ).^(٣)

٣- التاج الكندي: وهو زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة الدمشقي

النحوي المقرئ المحدث المتوفى سنة (٦١٣هـ).^(٤)

تلامذته:

لا شك أن (ابن معط) قد جلس لطلابه كغيره من العلماء حين أقرأ

الناس العربية بدمشق، والجامع العتيق بمصر، لكن لم يذكر المترجمون له

تلاميذ بعينهم ، وإنما اكتفوا بقولهم: "اشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به " ^(٥)

، "حمل الناس عنه " ^(٦) ، " وتخرج به أئمة بمصر ودمشق " ^(٧)

(١) انظر: وفیات الأعيان ١٩٧/٦، سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٢٤، مرآة الجنان ٤ / ٦٦، البداية والنهاية

١٢٩ / ١٣، الفلاحة والمفكرون ص ٩٣ معجم المؤلفين ٣ / ٢٠٩، نشأة النحو ص ١٢٨

(٢) انظر: العبر ٣ / ٢٠٢، مرآة الجنان ٤ / ٦٦، بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤، شذرات الذهب

١٢٩ / ٥، معجم المؤلفين ١٣ / ٢٠٩

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٢٤، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٣، شذرات الذهب

١٢٩ / ٥، نشأة النحو ص ١٢٨

(٤) انظر: بغية الوعاة ١ / ٥٧٠، ٥٧١، البداية والنهاية ١٣ / ١٢٩

(٥) انظر: مرآة الجنان ٤ / ٦٦

(٦) انظر: حسن المحاضرة ١ / ٥٣٣، بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٢٤

وقد ذكر بعض من ترجم له أسماء بعض تلامذته وهم:

١ - إبراهيم بن أبي عبد الله ، المعروف بـ (ابن العطار) المتوفى سنة (٦٤٩هـ)، فقد ذكر التقي التميمي أنه قد تأدب على (ابن معط) النحوي. (١)

٢ - السويدي الحكيم العلامة شيخ الأطباء ، عز الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طرخان الأنصاري الدمشقي المتوفى سنة (٦٩٠هـ)، فقد ذكر الذهبي أنه قد تأدب على (ابن معط). (٢)

٣ - أبو بكر القسنطيني النحوي الشافعي المتوفى سنة (٦٩٥هـ)، فقد ذكر السيوطي أنه أخذ العربية عن (ابن معط) ، وتزوج ابنته. (٣)

علمه وثقافته:

يُعدُّ (ابن معط) من العلماء البارزين في علوم العربية، وهذا ما ذكره المترجمون له ، فقد قال السيوطي عنه:

" كان إماماً مُبرِّزاً في العربية ، شاعراً مُحسناً " (٤)

وقال الياقعي: " وكان أحد أئمة عصره في النحو واللغة، واشتغل عليه خلق كثير، وانتفعوا به، وصنف تصانيف مفيدة " (٥)

مؤلفاته:

ذكر من ترجم (لابن معط) عدداً من المصنفات، وهي تدل على أصالته، وعميق فكره، وتمكنه في علوم العربية ، وقد دارت معظم تلك المصنفات في فلك النظم وهي كما يلي:

(١) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية ١ / ٢١٦

(٢) انظر: العبر ٥ / ٣٦٦، والشذرات ٥ / ٤١١

(٣) انظر: بغية الوعاة ١ / ٤٧٠

(٤) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٣، وراجع: الفلاحة والمفلكون ص ٩٣

(٥) انظر: مرآة الجنان ٤ / ٦٦، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان ٣ / ٥٣

- ١- الألفية وتسمى (الدرة الألفية في علوم العربية) . (١)
 - ٢- البديع في صناعة الشعر . (٢) ٣- حواش على أصول ابن السراج . (٣)
 - ٤- ديوان خطب . (٤) ٥- ديوان شعر . (٥)
 - ٦- شرح أبيات سيبويه (نظم) (٦) ٧- شرح الجمل في النحو للزجاجي (٧)
 - ٨- العقود والقوانين في النحو . (٨) ٩- الفصول الخمسون . (٩)
 - ١٠- قصيدة في القراءات السبع . (١٠) ١١- المثلث في اللغة . (١١)
 - ١٢- منظومة في العروض . (١٢)
 - ١٣- نظم كتاب الجمهرة في اللغة لابن دريد . (١٣)
 - ١٤- نظم كتاب الصحاح في اللغة للجوهري ، ولم يتمه . (١٤)
- هذا ولم يبق من تلك المصنفات سوى ثلاثة كتب ، وهو ما أشار إليه
الدكتور الطناحي (١٥) - رحمه الله - وهي:

(١) انظر: وفيات الأعيان ١٩٧/٦ ، بغية الوعاة ٣٤٤/٢ ، معجم المؤلفين ٢٠٩/١٣ ، ٢١٠

(٢) انظر: الأعلام ٨ / ١٥٥

(٣) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤

(٤) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، معجم المؤلفين ١٣ / ٢١٠

(٥) انظر: معجم المؤلفين ١٣ / ٢١٠ ، الأعلام ٨ / ١٥٥

(٦) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤

(٧) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، نشأة النحو ص ١٢٨

(٨) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، الأعلام ٨ / ١٥٥

(٩) انظر: وفيات الأعيان ١٩٧ / ٦ ، سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٢٤ ، الأعلام ٨ / ١٥٥

(١٠) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، معجم المؤلفين ١٣ / ٢١٠ ، الأعلام ٨ / ١٥٥

(١١) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، الأعلام ٨ / ١٥٥

(١٢) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، معجم المؤلفين ١٣ / ٢١٠

(١٣) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، الأعلام ٨ / ١٥٥

(١٤) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤

(١٥) انظر: مقدمة تحقيق الفصحى ص ٢٧٧

١- البديع في صناعة الشعر ، وتوجد منه نسخة في معهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم ١٨ بلاغة.

٢- الألفية ، وقد نشرها المستشرق السويدي (زسترين) (بليزج) عام ١٩٠٠م ثم حققها ونشرها الدكتور / إمام حسن الجبوري عام ١٩٩٠م وقد نظمها (ابن معطي) على بحرین هما: الرجز، والسريع. وجاءت الألفية في (١٠٢١) بيتاً ، ولو أخرجنا من هذا العدد المقدمة، والخاتمة كان خالص ما فيها من القواعد (١٠٠٢) بيتاً. وقد حظيت الألفية باهتمام العلماء، فقاموا بشرحها، وتحليلها ومن أشهر العلماء الذين شرحوها:

- ١ - أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلي، المتوفى سنة (٦٣٧هـ).
واسم شرحه: (الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية).^(١)
وقد قام بتحقيق هذا الشرح: عبد الرحمن الكبش في كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٥م، وطبع بتحقيق /حامد محمد العبدلي مطبعة العاني ببغداد
- ٢ - إبراهيم بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي البغدادي، من علماء القرن السابع الهجري. واسم شرحه: " الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ". وقد طبع هذا الشرح بتحقيق الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري عام ١٤١٩هـ مطبعة جامعة أم القرى.
- ٣ - محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سُخَّان البكري الأندلسي الشريشي المالكي المتوفى سنة (٦٨٥هـ).
واسم شرحه: " التعليقات الوافية بشرح الدرة الألفية "، ويقع هذا الشرح في مجلدين^(٢)، وقد قام بتحقيق الجزء الأول الدكتور / محمد سعيد في كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٦م .
- ٤ - عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي المشهور بـ (ابن القواس) المتوفى سنة (٦٩٦هـ) .^(٣) وقد قام بتحقيق هذا الشرح

(١) انظر: بغية الوعاة ٣٠٤/١، كشف الظنون ١٥٥/١

(٢) انظر: بغية الوعاة ٤٤/١، كشف الظنون ١٥٥/١، وراجع: مقدمة تحقيق الدرة الألفية ص ٣٠

(٣) انظر: بغية الوعاة ٩٩ / ٢ ، كشف الظنون ١٥٦ / ١

الدكتور/ عبد الله الحسيني هلال في كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م ، وقد طبع
بتحقيق الدكتور / على موسى الشوملى عام ١٤٠٥هـ نشر مكتبة الخريجي بالرياض .

٥ - عمر بن مظفر بن عمر بن محمد المصري الحلبي الشافعي المتوفى

(٧٤٩هـ) ، واسم شرحه: (ضوء الدرة على ألفية ابن معط) (١)

٦ - محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي المتوفى سنة
(٧٨٠هـ) . (٢)

٧ - محمد بن محمود بن أحمد البابرّي المتوفى سنة (٧٨٦هـ) (٣)

واسم شرحه : (الصدفة المليّة بالدرة الألفية) . (٤)

هذا وهناك شروح أخرى للدرة الألفية لم تظهر للنور بعد . (٥)

٣ - الفصول الخمسون ، وهو الكتاب الثالث المتبقي (لابن معط) ، وقد حققه

الدكتور/ محمود الطناحي - رحمه الله - وحصل به على درجة الماجستير من كلية

دار العلوم جامعة القاهرة ، ثم طبعته مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه . (٦)

هذا وقد حظيت الفصول باهتمام عدد من العلماء ، فقاموا بشرحها ، وتحليلها . (٧)

(١) انظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، كشف الظنون ١ / ١٥٥

(٢) انظر : بغية الوعاة ١ / ٣٤ ، ٣٥ ، كشف الظنون ١ / ١٥٥

(٣) انظر : بغية الوعاة ١ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، كشف الظنون ١ / ١٥٥

(٤) انظر : كشف الظنون ١ / ١٥٥

(٥) تراجع هذه الشروح في : بغية الوعاة ١ / ٢٧٢ ، كشف الظنون ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ ، الدرر

الكامنة ١ / ٣٦١ ، بروكلمان ٥ / ٣٠٦ ، الأعلام ٩ / ٢٩٩ ، مقدمة تحقيق الفصول ص ٥٠ : ٥٣ ،

مقدمة تحقيق الدرة الألفية ص ل : ن ، مقدمة تحقيق الصفوة الصفية ١ / ١٩ : ٢٤ ، مقدمة رسالة

الباحث (اختيارات شهاب الدين الخوي واستدراكاته من خلال شرحه لفصول ابن معط) ص ١١

(٦) انظر : الفصول الخمسون ص ١٤٩

(٧) راجع شراح الفصول في : بغية الوعاة ١ / ٢٣ ، ٢٤ ، ٥٣٢ ، ٣٦٧ ، كشف الظنون ٢ / ١٢٦٩ ،

١٢٧٠ ، الدرر الكامنة ٢ / ١١٧ ، مقدمة تحقيق الفصول ص ١٣٤ ، مقدمة رسالة الباحث (اختيارات

شهاب الدين الخوي واستدراكاته من خلال شرحه لفصول ابن معط) ص ١٨

المطلب الثاني

الشعر الذي يُحتج به،

وموقف البصريين والكوفيين

الشعر الذي يُحتج به

الشعر ديوان العرب، وسجل حافظ لمفاخرهم، ومآثرهم، والمعبر الصادق لسلوكهم الاجتماعي من آمال، وأفراح، وأتراح وغير ذلك، وهو حجة يرجع إليه في تفسير ما أشكل من كتاب الله تعالى، ويلجأ إليه في توضيح ما استبهم من المعاني، ولا تكاد توجد قاعدة نحوية إلا وكان لها من الشعر نصيب من الاستشهاد أو الاستئناس .

وقد أقبل النحويون على الشعر يستلهمونه الإفصاح عن القاعدة النحوية معتمدين عليه في إقامة حججهم، وأصبح يمثل العنصر الغالب في دراساتهم، فقد أنسوا إليه في تمثيل لغة العرب، ووجدوا فيه المادة الخصبة الغنية التي تمثل المتعدد من الأساليب، والكثير من الاستعمالات، وقد كانت سهولة حفظه، والعناية بروايته مدعاة لأن يمثل المنزلة الأولى من الشواهد النحوية من حيث الكم.^(١)

هذا ولم يعتمد النحاة على أقوال الشعراء في الاستشهاد بها إلا ما كان منها في العصور التي اتسمت بالفصاحة، والتي خلت فيها اللغة من اللحن، وإمعاناً منهم في الدقة قسموا الشعراء طبقات أربع:^(٢)

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم من كانوا قبل الإسلام ،
كامرئ القيس (ت ٨٠ ق هـ)، والأعشى (ت ٣ هـ).

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كليب (ت ٤١ هـ)، وحسان (ت ٥٤ هـ).

الطبقة الثالثة: الشعراء المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين

(١) انظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي للدكتور / محمد إبراهيم عبادة ص ١٨٦،

وراجع: علل النحو لابن الوراق ص ١١٩ بتصرف، النحويون وشواهد الشعر

د/ عباس هاني الجراح بحث ضمن مجلة الذخائر عدد (٢٧، ٢٨) ص ٩٢ : ٩٤

(٢) انظر: خزانة الأدب للبغدادى ١ / ٥، ٦، عصور الاحتجاج في النحو العربي

ص ٢٠٢، القياس في اللغة العربية ص ١٠٤، ١٠٥

كانوا في صدر الإسلام، كجرير (ت ١١٠ هـ)، والفرزدق (ت ١١٠ هـ).
الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم: المحدثون، وهم من جاء بعدهم
إلى زماننا هذا، كبشار بن برد (ت ١٦٧ هـ) وأبى نواس (ت ١٩٨ هـ).
وقد أجمع العلماء على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية،
واختلفوا في الاحتجاج بشعر الطبقة الثالثة، والصحيح جوازه.
وأما الطبقة الرابعة، فالصحيح أنه لا يستشهد بشعرها مطلقاً، وقيل
يستشهد بكلام من يوثق به منهم. ^(١)
قال السيوطي: " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين، والمحدثين
في اللغة العربية " ^(٢)

وابن معط ضمّن ألفيته شواهد شعرية ترجع جميعها لعصور
الاحتجاج، فقد استشهد بشعر الطبقة الأولى والثانية والثالثة.

موقف البصريين والكوفيين من الاستشهاد بالشعر

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جعل ما سمع عن العرب شعراً
أو نثراً مصدراً متقدماً على غيره في الاستشهاد على القواعد النحوية وإن
اختلفت مناحيهم ^(٣)، فالبصريون لا يكتفون بالبيت والبيتين لإقامة الشاهد،
بل لابد من الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخول لهم القطع بنظائره،
وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به، وإلا اعتبروه مروياً يحفظ
ولا يقاس عليه إلا إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه، فلا بأس من اعتباره
مبنياً للتقعيد عليه. ^(٤)

(١) انظر: خزانة الأدب ١/ ٦، ٧، عصور الاحتجاج في النحو العربي للدكتور /

محمد إبراهيم عبادة ص ٢٠٣، القياس في اللغة العربية ص ١٠٨، ١٠٩

(٢) انظر: الاقتراح ص ٧٩

(٣) راجع: النحويون وشواهد الشعر د/ عباس هاني الجراح ص ٩٤، ٩٥، ٩٨

(٤) انظر: نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص ٧٧

كما أنهم طرحوا الرديء، فلم يأخذوا إلا عن الفصحاء من سكان
البوادي الذين بعدوا عن الأرياف، وبعُدت لغتهم عن التأثير بلهجاتها، فإن
الذين نقل البصريون عنهم، واحتجوا بكلامهم من بين قبائل العرب ^(١) هم
قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه،
وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض
كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملـة
فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن
أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم....." ^(٢)

أما الكوفيون فقد توسعوا فيما ضيقه البصريون، إذ احتجوا بالقبائل
التي رفض البصريون الاستشهاد بها، كأعراب سواد الكوفة من تميم،
وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلط النحويون
البصريون لغتهم، ولحنوهم. ^(٣)

وقد كان من عادة الكوفيين أنهم إذا سمعوا لفظاً في شعر، أو نادر كلام
جعلوه باباً، ولو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه
أصلاً، وبوبوا عليه ^(٤)، وقد يتساهلون مع هذا في التثبت من معرفة قائل البيت،
وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر، ولا يعلم قائله. ^(٥)



(١) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص ٣٣٠، ٣٣١

(٢) انظر: الاقتراح ص ٦٧، وراجع: في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص ٢١، ٢٢

(٣) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص ٣٣١،

وراجع: النحويون وشواهد الشعر د/ عباس هاني الجراح ص ٩٦، ٩٧

(٤) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص ٣٧٧،

وراجع: نشأة النحو ص ٨٥

(٥) انظر: نشأة النحو ص ٨٦، وراجع: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي

المعاصر د/ عبد الفتاح الحموز ص ٦ : ٩

المبحث الثاني

دراسة الشواهد الشعرية التي ضَمَنَهَا

ابن معطر ألفيته

أولاً: الشواهد النحوية:

حروف الجر

موضع الضمير بعد لولا

قال ابن معط:

وسيبويه جَرَّ بَعْدَ لَوْلَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رَأَاهُ أَوَّلَى
كقولهم: كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَا وابنُ يزيد رَدُّ هَذَا الرَّأْيَا (٢)

يشير ابن معط في البيت الثاني إلى قول يزيد بن الحكم النقي:
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخْتُ كَمَا هَوَى بأجرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُتَهَوَى (٣)
والشاهد في البيت قوله: (لولاي) حيث اتصل بـ (لولا) الضمير وهذا
جائز في العربية.

وقد اختلف النحويون في محل هذا الضمير وغيره من الإعراب على ما يلي:
— ذهب سيبويه (٤)، وجمهور البصريين (٥) — عدا الأخفش — إلى أن الكاف،
والياء ونحوهما في (لولا) في موضع الجر. وأن لـ (لولا) مع المضمَر حالاً غير

* (لولا) الامتناعية إذا وقع بعدها اسم مضمَر فالأكثر أن يكون مرفوعاً منفصلاً قياساً على
الظاهر؛ لأنه مبتدأ في الأعراف فيقال: لولا أنا، ولولا نحن، ولولا أنت إلى آخرها، وفي
التنزيل: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾. سورة سبأ من الآية: ٣١.

وقد روى الثقات عن العرب لغة أخرى فيها وهي وقوع صور الضمائر المجرورة بعد
(لولا)، نحو: لولاي، ولولانا، ولولاك إلى آخرها.

انظر: المفصل صـ ١٧٠، الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٦/١، شرح الوافية نظم
الكافية صـ ٢٧٩، شرح الكافية للموصلي ٣٢٩/١، ٣٣٠، شرح ألفية ابن معط له ١/
٣٧٨، الإقليد ٨٣٥/٢، شرح الكافية للجامي ٨٥/٢، ٨٦.

(٢) انظر: الدرر الألفية صـ ١٣

(٣) البيت من الطويل وهو من شواهد: الكتاب ٢/ ٣٧٤، الإنصاف ٢/ ٦٩١، شرح المفصل
للخوارزمي ٢/ ١٧٠، شرح الكافية للموصلي ١/ ٣٣٠، الخزانة ٥/ ٣٣٦، ١٠/ ٣٣٣
طخت: سقطت وهلكت، الأجرام: جمع جرم، وجرم كل شئ جنته، والقلعة: أعلى الجبل،
النقي: أرفع موضع في الجبل، المنهوي: الساقط.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٣، وراجع: شرح الوافية نظم الكافية صـ ٢٧٩، الهمع ٢/ ٣٧٥.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٨٧، المغني ١/ ٥٢٣، انتلاف النصره صـ ٦٦، الهمع ٢/ ٣٧٥

حالتها مع المظهر، كما أن لـ (النن) مع (غذوة) حالا ليس لها مع غيره. (١)
واحتجوا على ذلك بأدلة منها: (٢)

١- أنه لا يجوز أن يكون محله مرفوعا؛ لأنه ليس من الضمانات المرفوعة،
ولا منصوبا لعدم الناصب، فتعين أن يكون مجرورا.

٢- أن الحكم بأن (لولا) حرف جر لا يؤدي إلا إلى تغيير واحد، وهو
تغيير الحرف، والضمانات معه جارية على قياسها، والحكم بأنه في محل الرفع
يؤدي إلى تعدد التغيير؛ لأن هذه الضمانات تبلغ اثني عشر مضمرا، ولا شك أن
الحكم بتغيير واحد أولى.

٣- أن تغيير المعمول لفظي، وتغيير العامل معنوي تقديري، وهو أسهل
من التغيير اللفظي.

- ذهب الكوفيون (٣)، والأخفش (٤) - من البصريين - إلى أن هذه

الضمانات في محل رفع. (٥)

واحتجوا على ذلك بما يلي:

١- أن الظاهر الذي قامت هذه الضمانات مقامه في موضع رفع، فكذلك
مآقام مقامة. (١) وقد دخلت علامة الجر على الرفع ههنا، كما دخلت علامة الرفع

(١) انظر: المفصل ص ١٧٣، شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٨٠، الإيضاح في شرح

المفصل ٤٧٦/١، شرح الكافية للموصلي ٣٣١/١، ٣٣٠، شرح الكافية للجامي ٨٦/٢.

(٢) انظر شرح الكافية للموصلي ٣٣١/١، ٣٣٠، شرح ألفية ابن معيط للموصلي ٣٧٩/١، وراجع:

الإنصاف ٦٨٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣، الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٦/١

(٣) انظر: الإنصاف ٦٨٧/٢، شرح الكافية للموصلي ٣٣٠/١، الارتشاف ١٧٥٧/٤، اختلاف

النصرة ص ٦٥، الهمع ٣٧٥/٢، وراجع: معاني القرآن للفراء ٨٥/٢

(٤) انظر: المفصل ص ١٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣، شرح الكافية الشافية

٧٨٨/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١،

الارتشاف ١٧٥٧/٤، اختلاف النصر ص ٦٥، ٦٦، الهمع ٣٧٥/٢.

(٥) انظر: المفصل ص ١٧٣، الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٦/١، شرح الوافية نظم الكافية

ص ٢٨٠، شرح الكافية للموصلي ٣٣٠/١، ٣٣١، شرح الكافية للجامي ٨٦/٢، ٨٧

(٦) انظر: الإنصاف ٦٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣، الإقليد ٨٣٥/٢، اختلاف

النصرة ص ٦٥

على الجر في قولهم: (ما أنا كائن)، وأنت من علامات المرفوع وهو ههنا في موضع مجرور، فكذاك (الكاف، والياء) من علامات المجرور وهما في: (لولاى، ولولاك) من علامات المرفوع. ^(١)

٢- أن الأولى أن يكون التغيير فيها؛ لأن تغيير العامل لم يعهد إلا في (لئن) بخلاف الضمان. ^(٢)

٣- أن ضمير الرفع يستعار كثيراً لتأكيد المجرور كـ (مررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن)، ولتأكيد المنصوب نحو: (أكرمك أنت، وأكرمتنا نحن، وأكرمته هو). ^(٣)

وقد ردّ ابن الحاجب وغيره قول الكوفيين، والأخفش وما استدلوا به، فقال بعد ذكره مذهبهم وأدلتهم: " وليس ما ذهب إليه - أي الأخفش - بقوى، أما قياسه على: (ما أنا كائن) فضعيف لقلة استعماله وشدوذه بخلاف ما حمل عليه سبويه فأبته كثير.

وأما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم: (مررت بك أنت) فضعيف لأمرين: أحدهما: أنه لم يقع موقع ضمير آخر، إذ لا ضمير منفصل للجر. والآخر: أنه موضع ضرورة، إذ لا يمكن إلا كذلك.

وأما وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا بين التأكيد وبين البديل، فإذا قالوا: (ضربته إياه) كانت بدلاً، وإذا قالوا: (ضربته هو) كان تأكيداً، فصار إتصاف وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين البديل والتأكيد، فبقى قول سبويه سالماً " ^(٤) هذا ومع ردّ ابن الحاجب وغيره قول الكوفيين، والأخفش، إلا أن الأنباري الذي لم يأل جهداً في ردّ قول الكوفيين وأدلتهم اختار قولهم في هذه المسألة،

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣ بتصرف يسير، وراجع: المفصل ص ١٧٣،

شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣، الارتشاف ١٧٥٧/٤، الهمع ٣٧٥/٢.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧٦، ٤٧٧ بتصرف، وراجع: شرح ألفية

ابن معطٍ للموصلى ٣٧٩ / ١

(٣) انظر: شرح الكافية للموصلى ٣٣١/١، وراجع: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٧/١

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٧/١، وراجع ردوداً أخرى على قول الكوفيين،

والأخفش وأدلتهم في: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨١، كشف السر عن حروف

الجر ص ١١٢.

وصححها وردَّ قول البصريين وأدلتهم^(١)، كما رجحه الرضي^(٢)، وابن عقيل^(٣).
ورأى الزبيدي أن الصحيح في هذه المسألة مضطرب، ولكنه رجح قول
الكوفيين، والأخفش بدليل وقوع الظاهر مرفوعاً في موضعها، ولأنه قد نُستعار
علامة لعلامة^(٤).

— ذهب المبرد إلى أنه يمتنع وقوع المضمَر المتصل بعد (لولا) مطلقاً،
وأن نحو: (لولا، ولوك) خطأ؛ لأنه لم يحك عن فصيح^(٥).
وقد ردَّ ابن عصفور قوله فقال بعد أن ذكر رأيه: "..... وهذا الذي زعمه
المبرد باطل، بل حكى النحويون أن ذلك لغة العرب"^(٦).
كما ردَّ ابن عقيل قول المبرد أيضاً، وأكد أن هذا الاستعمال واردٌ عن
العرب في إبدال مواضع الضمائر بين الرفع، والنصب، والجر^(٧).
وبعد...

فأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون، والأخفش هو الأرجح من جعل (لولا)
حرف جر؛ لأن استعمالها حرف جر قليل جداً، كما أن الظاهر الذي قامت هذه
الضمائر مقامه في موضع رفع، فكذلك ما قام مقامه، أما ما قاله المبرد فليس
بشيء؛ لورود ذلك في كلام العرب.

والله تعالى أعلم،،،،،

(١) انظر: الإنصاف ٢/٦٨٩، ٦٩٠.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٤٤٥.

(٣) انظر: المساعد ٢/٢٩٤.

(٤) انظر: انتلاف النصرة ص ٦٦ بتصرف.

(٥) انظر: الكامل ٣/١٢٧٧، ١٢٧٨، وراجع: المقتضب ٣/٧٣، الكتاب ٢/٣٧٤ حاشية (١)،

أمالي ابن الشجري ١/٢٧٧، الإقليد ٢/٨٣٦، المغني ١/٥٢٣، الهمع ٢/٣٧٥، شرح

اللفية ابن معطٍ للموصلي ١/٣٧٩، كشف السر عن حروف الجر ص ١١٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٤ بتصرف.

(٧) انظر: شرح الألفية ٣/٧ بتصرف، وراجع: الإنصاف ٢/٦٩٠، الهمع ٢/٣٧٥، الخزانة

٥ / ٣٣٩، كشف السر عن حروف الجر ص ١١٢.

(الكاف) دلالتها ونوعها

قال ابن معط:

والكافُ للتشبيه قد تكونُ
في قولٍ من جمَع بين كافَيْنِ
اسماً وحرفاً مثل ما يَبِينُ
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوثَقَيْنِ^(١)

يشير ابن معط في البيت الثاني إلى قول خطام المجاشعي:

وغير ود جاذل أو ودَّينِ
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوثَقَيْنِ^(٢)

والبيت شاهد على مجئ الكاف الثانية اسماً مجروراً لدخول الكاف

الأولى عليها في قوله: (كَكَمَا يُوثَقَيْنِ)، أي كمثل ما يوثقين.

الكاف تكون حرفاً واسماً، فإذا كانت حرفاً فهذا أكثر استعمال لها،

ويكون معناها حينئذ التشبيه، كقولك: زيد كعمرو.

وقد نستعمل للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾^(٣)

أي لهدايتكم.

وتتعين للحرفية إذا وقعت صلة للذي نحو: الذي كعمرو زيد، فالكاف

(١) انظر: الدرة الألفية ص ١٤

(٢) البيت من السريع وهو من شواهد: الكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩، المقتضب ٢/ ٩٥،

٤/ ١٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٢، الغرة المخفية ١/ ١٨٤، الفاخر ٢/ ٦٤٩،

الارتشاف ٤/ ١٧١٦، الجنى الداني ص ٨٠، المغني ١/ ٣٦٢، الخزانة ٢/ ٣١٣

الود: خشبة توضع في الأرض أو الجدار كالوتد، الجاذل: المنتصب، الصاليات: أثافي

القدر: لأنها صليت بالنار، أي أحرقت حتى اسودت، الأثافي: جمع أثفة وهي الحجارة

التي ينصب عليها القدر.

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٩٨

انظر: الفاخر ٢/ ٦٤٧، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦١، شرح التسهيل للمراي ص ٧١٧،

الجنى الداني ص ٨٤، المغني ١/ ٣٥٥، الهمع ٢/ ٣٦٢

وقد ذكر بعض العلماء معان أخرى للكاف تراجع في: المغني ١/ ٣٦٠: ٣٥٧،

الهمع ٢/ ٣٦٢، ٣٦٣

حرف، كما نقول: الذي في الدار زيد. (١)
وترد زائدة، ولا تكون إلا حرفاً كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٢)
أي: ليس مثله شيء، والكاف زائدة. (٣)
وتأتي الكاف اسماً أيضاً، إذا دخل عليها حرف جر، أو كانت
فاعلاً. (٤)

فالأول كقول خطام الجاشعي السابق: وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفِنُ
فالكاف الأولى حرف، والثانية اسم؛ لدخول حرف الجر عليها، إذ
الحرف لا يدخل على الحرف.
والثاني كقول الأعشى:
أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْتَهِيَ ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ (٥)
أي ينتهي مثل الطعن، فالكاف فاعل ينتهي.

-
- (١) انظر: الغرة المخفية ١/ ١٨٣، شرح الكافية للموصللي ٢/ ٦٣١، الصفوة الصفية ١/ ٢٨٧
(٢) سورة الشورى من الآية: ١١
(٣) انظر: الغرة المخفية ١/ ١٨٣، شرح الكافية للموصللي ٢/ ٦٣٢، الفاخر ٢/ ٦٤٧، الصفوة
الصفية ١/ ٢٨٨، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦١، الهمع ٢/ ٣٦٣
(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٢، ٤٣، الغرة المخفية ١/ ١٨٣، شرح الكافية
للموصللي ٢/ ٦٣٢. وراجع مواضع أخرى تكون الكاف فيها اسماً في: الفاخر ٢/ ٦٤٨،
٦٤٩، شرح التسهيل للمرادي ص ٧١٥، ٧١٦، الجنى الداني ص ٨٢، ٨٣، الهمع
٢/ ٣٦٤، ٣٦٥
(٥) البيت من البسيط في ديوانه ص ٦٣، وهو من شواهد: المقتضب ٤/ ١٤١، أمالي ابن
الشجري ٢/ ٥٣٨، ٢٣/ ٣، الغرة المخفية ١/ ١٨٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٣،
شرح الكافية للموصللي ٢/ ٦٣٣، الفاخر ٢/ ٦٤٨، الهمع ٢/ ٣٦٥
الشطط: الجور، الفتل: جمع فتيل، وهو ما يستعمل في الجراحة، طعن يذهب فيه الزيت
والفتل: أي طعن نافذ عميق يغيب فيه ما يداويه به الطبيب من الزيت والفتيل.
والشاهد فيه قوله: (كالطعن) فإن الكاف فيه اسم بمعنى (مثل) وهي فاعل لقوله: (ينتهي).

هذا وقد ذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر^(١)
وذهب الأخفش^(٢)، والفارسي^(٣)، وابن مالك^(٤) إلى أنه يجوز أن
تكون حرفاً واسماً في الاختيار، فإذا قلت: زيد كالأسد احتل الأمرين.
وشذ أبو جعفر بن مضاء عن ذلك، فذهب إلى أنها اسم أبدأ؛ لأنها
بمعنى مثل^(٥).

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٨، وراجع: الارتشاف ٤/ ١٧١٣، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦٢،
الجنى الداني ص ٧٨، شرح التسهيل للمراي ص ٧١٥، المساعد ٢/ ٢٧٧،
الهمع ٢/ ٣٦٤

(٢) انظر: الارتشاف ٤/ ١٧١٣، الجنى الداني ص ٧٩، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦٢، شرح
التسهيل للمراي ص ٧١٥، المغني ١/ ٣٦١، المساعد ٢/ ٢٧٧، الهمع ٢/ ٣٦٥
(٣) انظر: المقتصد ٢/ ٨٤٩، ٨٥٠، المسائل البصريات ١/ ٥٣٧، ٥٣٨، وراجع: الارتشاف
٤/ ١٧١٣، الجنى الداني ص ٧٩، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦٢، المغني ١/ ٣٦١، المساعد
٢/ ٢٧٧، الهمع ٢/ ٣٦٥

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧١، ١٧٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٢، وراجع:
الارتشاف ٤/ ١٧١٣، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦٢

(٥) انظر: الجنى الداني ص ٧٩، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦٢، شرح التسهيل للمراي ص
٧١٤، المساعد ٢/ ٢٧٧، الهمع ٢/ ٣٦٦

إضمار (رُبَّ)

قال ابن معط:

فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا وَأَضْمَرُوا فِي الشَّعْرِ رُبَّ وَخَذَهَا
وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي كَقَوْلِهِ: وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ (١)

يشير ابن معط في البيت الثاني إلى قول روبة:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ مُشْتَبِه الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِ (٢)
والبيت شاهد على إضمار (رُبَّ) والجر بها ونيابة (الواو) عنها في
قوله: (وقاتم).

وقد أجاز العرب حذف حرف الجر قياساً إذا كان الجار (رُبَّ) مع
إبقاء عملها ومعناها كما كانت.

ويكون هذا الحذف قياسياً بعد ثلاثة أحرف، وهي: الواو، والفاء،
وبل، ولكن تتفاوت درجات الحذف بعد هذه الحروف، فيكون بعد الفاء
كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليل بالنسبة للحرفيين الآخرين، ومع
التجرد أقل.

قال ابن مالك: " يجر بـ (رُبَّ) محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو
أكثر، وبعد (بل) قليلاً، ومع التجرد أقل " (٣).
مثال ذلك بعد الواو قول روبة السابق.

(١) انظر: الدرة الألفية ص ١٤

(٢) البيت من الرجز لروبة وهو في ديوانه ص ١٠٤ وهو من شواهد: للكتاب ٤ / ٢١٠، الجنى
الدانى ص ١٤٧، المغنى ١ / ٦٤٥، ٦٧٩ للغة المخفية ١ / ١٩٠، الهمع ٢ / ٣٨٤.

القاتم: المكان المظلم المغبر، الخاوى: الخالى، المخترق: مهب الريح، الأعلام: جمع علم وهو
الجبل أو ما يهتدي به في الطريق، الخفق: ما يخفق فيه من السراب.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٦، وراجع: الجنى الدانى ص ٤٥٤، المساعد
٢ / ٢٩٥، ٢٩٦، الصفوة الصفية ١ / ٣١٢

ومثاله بعد الفاء قول ربيعة بن مقروم الضبى:

فَإِنْ أَهْلَكَ فَذِي حَنْقٍ لَظَاهُ تَكَادُ عَلَى تَلْتَهَبُ التَّهَابَا (١)

ومثال الحذف بعد (بل) قول رؤبة:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرَمُهُ (٢)

ومثال حذف (رُبَّ) مع التجرد من هذه الأحرف قول جميل بن معمر:

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ (٣)

وغير ذلك من الشواهد التي حذفت فيها (رُبَّ) ونابت عنها الفاء، أو الواو،

أوبل

هذا وقد اتفق النحويون على أنه إذا حذفت (رُبَّ) ونابت عنها (الفاء،

وبل) فإن الجر ليس بهما، بل بـ (رُبَّ) المقدرة بعدهما (٤)، ولكنهم

اختلفوا في الواو التي نابت عن (رُبَّ) هل هي التي تعمل الجر، أو أن الجر

بـ (رُبَّ) المحذوفة ؟ على قولين:

(١) البيت من الوافر، وهو من شواهد: شرح عيون الإعراب ص ١٩٠، أمالي ابن الشجري

٢١٧/١، شرح التسهيل للمرادي ص ٧٢٣، الخزانة ٢٦/١٠، ٢٨، ٢٩.

والشاهد في قوله: (فَذِي حَنْقٍ) حيث جر ذى (بُرْبُ) محذوفة ونابت عنها (الفاء).

(٢) البيت من الرجز وهو في ديوانه ص ١٥٠، وغير منسوب في الإنصاف ٥٢٩/٢،

اللباب ٣٦٦/١، شرح عمدة الحافظ ٢٧٣/١، الصفوة الصفية ٣١٤ / ١

الفجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع، وقتمه: الغبار، وجهرمه: البساط.

والشاهد في قوله: (بل بلد) حيث جر (بلد) برب المحذوفة، ونابت عنها (بل).

(٣) البيت من الخفيف في ديوانه ص ١٠٥ برواية: (الغداة) مكان (الحياة)، وهو من شواهد:

شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٨، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٧٧، رصف المباني

ص ١٥٦، ١٩١، الجنى الداني ص ٤٥٥، التصريح ٩١/٣.

الرسم: ما لصق بالأرض من آثار الديار، والطلل: ما شخص وارتفع من آثارها، ومن

جلله: من عظمه. والشاهد في البيت قوله: (رسم دار) حيث جر رسم بـ (رُبَّ) المحذوفة

من غير أن يسبقها حرف من الحروف الثلاثة (الواو، أو الفاء، أو بل) وذلك شاذ.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٩٨/٤، شرح التسهيل للمرادي ص ٧٢٣، المساعد ٢٩/ ٢

أولاً: ذهب سيبويه، والبصريون — عدا المبرد — إلى أن واو (رُبُّ) لا تعمل الجر ، وإنما هي عاطفة جملة على جملة، وأن الجر بـ (رُبُّ) المحذوفة. (١)

ثانياً: ذهب الكوفيون (٢)، والمبرد من البصريين (٣) إلى أن واو (رُبُّ) هي العاملة الجر في النكرة بعدها، فالجر بها لا بـ (رُبُّ) المضمرة. (٤)
وأرى أن الرأي الأول هو الأظهر؛ لأن الواو في الأصل للعطف، والعطف يكون للأسماء والأفعال والحروف ، فهي غير مختصة وما لا يختص لا يعمل شيئاً، فثبت أن العمل ليس لها ، وإنما العمل لـ (رُبُّ) المضمرة. (٥)

(١) انظر: الكتاب ١٦٣/٢ ، ١٦٤ ، أمالي ابن الشجري ٢١٧/١ ، الإنصاف ٣٧٦/١ ، المسائل الخلافية في النحو ص ١٢٨ ، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٤١٠/١ ، الفصول المفيدة في الواو المزينة ص ٢٤٦ ، كشف السر عن حروف الجر ص ٦٩ ، (رُبُّ) بين التقليل والتكثير ص ٧٣

(٢) انظر: الإنصاف ١ / ٣٧٦ ، اللباب ١ / ٣٦٥ ، الارتشاف ٤ / ١٧١٧ ، الفصول المفيدة في الواو المزينة ص ٢٤٦ ، المساعد ٢ / ٢٩٧ ، انتلاف النصر ص ١٤٥ ، كشف السر عن حروف الجر ص ٧٢ ، رُبُّ بين التقليل والتكثير ص ٧٤ د / كمال سعد مقال بصحيفة دار العلوم عدد ٢٢/

(٣) انظر: المقتضب ٢ / ٣١٨ ، ٣٤٧ ، وراجع المصادر السابقة الصفحات نفسها.

(٤) راجع أدلتهم والردود عليها في: الإنصاف ٣٧٦/١ ، المسائل الخلافية في النحو ص ١٢٨ ، انتلاف النصر ص ١٤٥ ، الفاخر ٢ / ٦٢١ ، الجنى الدانى ص ١٥٤ ، ١٥٥

(٥) انظر: الإنصاف ١ / ٣٧٧ ، اللباب ١ / ٣٦٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٨ ، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٤١٠/١ ، انتلاف النصر ص ١٤٥ ، رُبُّ بين التقليل والتكثير ص ٧٣ ، ٧٤

(عن، وعلى) واستعمالهما

قال ابن معط:

وَعَنْ إِذَا جَرَرْتَهُ اسْمٌ وَعَلَى مِنْ عَنْ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقْلًا (١)
يشير ابن معط في الشطر الثاني إلى قول كل من القطامي:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينٍ الْحُبِّيَّا نَظْرَةً قَبْلُ (٢)
وقول مزاحم بن الحارث العقيلي:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُؤُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَبِيدَاءٍ مَجْهَلٍ (٣)
والشاهد فيهما استعمال (عن، وعلى) اسمين لدخول حرف الجر عليهما، إذ لو كانا حرفين لما دخل عليهما الحرف؛ لأن الحرف لا يدخل على الحرف.

(عن، وعلى) يستعملان تارة حرفين، وتارة اسمين، فإذا تعدى الفعل بهما فهما حرفان، نحو: انصرفت عن زيد، ونزلت على عمرو. (٤)
أما (عن) الحرفية فمعناها المجاوزة (٥) إما حقيقة نحو: أطعمه عن

(١) انظر: الدرة الألفية ص ١٥

(٢) البيت من البسيط في ديوانه ص ٢٨، وهو من شواهد: الغرة المخفية ١ / ١٩٢، الفاخر

٢ / ٦٤٤، الارتشاف ٤ / ١٧٢٢، توضيح المقاصد ٢ / ٧٦٣، الجنى الداني ص ٢٤٣

الركب: جمع راكب، الحُبِّيَّا: موضع بالشام، نظرة قبل: أي أول نظرة.

(٣) البيت من الطويل وهو من شواهد: الكتاب ٤ / ٢٣١، الجمل في النحو للزجاجي ص ٦١،

الأزهية ص ١٩٤، الغرة المخفية ١ / ١٩٣، شرح الكافية للموصلي ٢ / ٦٣١، الفاخر ٢ /

٦٤٦، الارتشاف ٤ / ١٧٢٢، توضيح المقاصد ٢ / ٧٦٥، الجنى الداني ص ٤٧٠

غدت: صارت، ظمؤها: مدة صبرها على الماء، تصل: تصوت أحشاءها من العطش،

قَيْض: أعلى قشر البيض، المَجْهَل: أي قفر ليس فيها أعلام يهتدي بها.

(٤) انظر: الصفوة الصفية ١ / ٣١٧، راجع: شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٠، ٤١

(٥) هذا هو أشهر معانيها، لكنها ترد بمعان أخرى منها: البدل، والاستعلاء، والاستعانة،

والتعليل وغير ذلك. راجع هذه المعاني وغيرها في: الفاخر ٢ / ٦٤٢، ٦٤٣، الجنى الداني

ص ٢٤٥: ٢٤٨، كشف السر عن حروف الجر د / ناصر حسين على ص ٧٦، ٧٧

الجوع، وكساه عن العري؛ لأنه يجعل الجوع والعري متجاوزين عنه.
وإما مجازاً نحو: أخذت عن زيد العلم؛ لأن العلم معنى قائم بذات زيد لا
يتصور انتقاله إلا مجازاً؛ لأنك لما تلقيتَه صار كأنه منتقل إليك عن محله. ^(١)
ومعنى (على) الحرفية الاستعلاء ^(٢) إما حقيقة نحو: زيد على السطح،
وإما مجازاً نحو: عليه دين، أي قد استعلى عليه دين، وركبه حكماً. ^(٣)
فإذا دخل عليهما حرف الجر (من) كانا اسمين ^(٤)، أما (عن) فكقولك:
(جلست من عن يمينه)، فهي بمعنى الجهة والناحية، وكقول الشاعر:
فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحُبِّيَّا نَظْرَةً قَبْلَ
وَأَمَّا (على) فدخول حرف الجر عليها نحو: (نزل من على الكرسي)،
أي من فوقه، وكقول الشاعر:
غَذَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَبِيدَاءِ مَجْهَلِ
أي من فوقه.

-
- (١) انظر: شرح الكافية للموصلی ٢/ ٦٢٩، شرح ألفية ابن معط للموصلی ١/ ٤١٣، الفاخر
٢/ ٦٤٢، ٦٤٣، الصفوة الصفية ١/ ٣١٧، ٣١٨
(٢) هذا هو أشهر معانيها، لكنها ترد بمعان أخرى منها: المصاحبة، والمجاورة، والظرفية،
والتعليل وغير ذلك. راجع هذه المعاني وغيرها في: الفاخر ٢/ ٦٤٤: ٦٤٦، الجنى
الداني ص ٤٧٦: ٤٨٠، شرح التسهيل للمرادي ص ٧١٠، ٧١١، كشف السر عن
حروف الجر د / ناصر حسين على ص ٧٤، ٧٥
(٣) انظر: شرح الكافية للموصلی ٢/ ٦٣٠، الصفوة الصفية ١/ ٣١٨
(٤) انظر: الجمل في النحو للزجاجي ص ٦٠، شرح الكافية للموصلی ٢/ ٦٣٠، ٦٣١، شرح ألفية
ابن معط للموصلی ١/ ٤١٣، الفاخر ٢/ ٦٤٤، ٦٤٦، الصفوة الصفية ١/ ٣١٨، ٣١٩
هذا هو المشهور لدى البصريين، وقد خالف الفراء، والكوفيون ذلك، فقالوا بحرفية (عن)،
وعلى) إذا دخلت عليهما (من).
وذهب قوم منهم: ابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين في أحد قوليه
وغيرهم إلى أن (على) اسم، ولا تكون حرفاً، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه.
راجع: الارتشاف ٤/ ١٧٢٢، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦٤، ٧٦٦، الجنى الداني ص ٢٤٣،
٤٧٣، شرح التسهيل للمرادي ص ٧١٠، المساعد ٢/ ٢٦٩

التحذير

قال ابن معط:

وهكذا كليهما وتمراً إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ الشَّرَّاءَ (١)

يشير ابن معط في الشطر الثاني إلى قول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٢)

والشاهد في البيت: أنه نصب (المراء) بعد (إِيَّاكَ) مع إسقاط حرف

العطف ضرورة.

التحذير: هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه.

ويكون بثلاثة أشياء: بـ (إِيَّاكَ) وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء

المضافة إلى ضمير المخاطب، نحو: (نَفْسُكَ)، وبذكر المُحَذَّر منه، نحو:

(الأسد). (٣)

فإن كان بـ (إِيَّاكَ) وأخواته وجب إضمار ناصبه مطلقاً؛ لأنه لما كثر

التحذير بلفظ (إِيَّاكَ) جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار

العامل سواء عطفت عليه المحذّر منه نحو: (إِيَّاكَ والشَّرَّ)، أم كررته

نحو: (إِيَّاكَ المِرَاءَ)، أم لم تعطف ولم تكرر نحو: (إِيَّاكَ الأسد). (٤)

هذا ولا يجوز حذف العاطف بعد (إِيَّاكَ) إلا والمحذّر مجرور بـ

(مِنْ) نحو: (إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ)، وتقديرها مع (أَنْ) كافٍ نحو: (إِيَّاكَ أَنْ تُسِيءَ)

على تقدير: (إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تُسِيءَ)، فحذف (مِنْ) لأن مثل هذا في (أَنْ)

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٢٢

(٢) البيت من الطويل وهو من شواهد: الكتاب ٢٧٩/١، المقتضب ٢١٣/٣، اللباب ٤٦٣/١،

شرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/٢، شرح الكافية للموصلي ٢١٥/١، المساعد ٥٧٢/٢،

تمهيد القواعد ٣٦٧٢/٧، المقاصد الشافية للشاطبي ٤٧٩/٥، خزانة الأدب ٦٣/٣

المراء: المجادلة، والمخالفة في الكلام.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١١٥٣/٣، التصريح ١٣١/٤، وراجع: عدة السالك ٧٥/٤

(٤) انظر: التصريح ١٣١/٤، وراجع: توضيح المقاصد ١١٥٣/٣، الهمع ١٧/٢

مطرد، فلو وقعت الإساءة موقع (أن تُسيء) لم يجر حذف (من) إلا في
الضرورة كالبيت السابق:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ
أراد: إِيَّاكَ أَنْ تُمَارِيَ، ثم أوقع موقع (أن تُماري) (المراء) فعامله
معاملة ما هو واقع موقعه. (١)

وعلى هذا فـ (المراء) عند بعض العلماء منصوب بالفعل الناصب
لـ (إِيَّاكَ) والتقدير: (إِيَّاكَ باعد عن المراء)، فلما حذف حرف الجر نصبه
بالفعل (٢). وقد نسب هذا القول إلى ابن أبي إسحاق. (٣)

لكن هذا الرأي قد ضُعِف؛ لأن حرف الجر لا يحذف إلا مع (أن)، فلو
قال: (إِيَّاكَ أَنْ تُمَارِيَ) لجاز، والتقدير: (مِنْ أَنْ تُمَارِيَ). (٤)

وقد ذهب سيبويه إلى أن (المراء) منصوب بفعل مضمر غير الذي
نصب (إِيَّاكَ)، كأنه قال: (إِيَّاكَ إِيَّاكَ)، ثم أضمر بعد (إِيَّاكَ) فعلاً تقديره:
اتقِ المراء، أو احذر المراء. (٥)

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٠، ١٦١، تمهيد القواعد ٧ / ٣٦٧٢، ٣٦٧٣،

وراجع: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٤٨٣، توضيح المقاصد ٣ / ١١٥٥، شرح

التسهيل للمرادي ص ٨٥٩، المساعد ٢ / ٥٧٢، الهمع ٢ / ١٨

(٢) انظر: الغرة المخفية ١ / ٢٣٨، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠٦، شرح الألفية

للموصللي ١ / ٤٩٦، الخزانة ٣ / ٦٤

(٣) انظر: الخصائص ٣ / ١٠٢، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠٦، شرح الألفية

للموصللي ١ / ٤٩٦، الخزانة ٣ / ٦٤

(٤) انظر: الصفوة الصفية ٢ / ٤١٢، شرح الألفية للموصللي ١ / ٤٩٦، شرح الكافية

للموصللي ١ / ٢١٥

(٥) انظر: الكتاب ١ / ٢٧٩، المقتضب ٣ / ٢١٣، راجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦١،

شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٤٨٣، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠٦،

الارتشاف ٣ / ٢٤٨٠، توضيح المقاصد ٣ / ١١٥٦، شرح التسهيل للمرادي ص ٨٥٩،

المساعد ٢ / ٥٧٢، تمهيد القواعد ٧ / ٣٦٧٣، الهمع ٢ / ١٨، الخزانة ٣ / ٦٤

قال ابن عصفور: ".... إن حذف الواو لم تلزم إضمار الفعل نحو قول الشاعر: إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَبَاتَهُ

تقديره: دع المراء، ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل (١) هذا وقد اختار العكبري في نحو: (إِيَّاكَ الشر) أن يضم له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: (جنب نفسك الشر) فـ (إِيَّاكَ) في موضع (نفسك). (٢)

(١) انظر: شرح الجمل ٢/ ٥٧٣، ٥٧٤، وراجع: شرح التسهيل للمرادي ص ٨٥٩،

المساعد ٢/ ٥٧٢

(٢) انظر: اللباب ١/ ٤٦٣، وراجع: شرح التسهيل للمرادي ص ٨٥٩، توضيح المقاصد

١١٥٦/٣، المساعد ٢/ ٥٧٢

المفعول المنصوب بفعل مضمر حملاً على المعنى

قال ابن معط:

وَمِنْهُ مَفْعُولٌ عَلَى الْمَعْنَى حُمِلَ أَضْمَرَ فِعْلُهُ كَبَيْتٌ قَدْ نُقِلَ
قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوَانِ وَالشُّجَاعِ الشُّجْعَمَا^(١)

والشاهد في البيت: أنه نصب (الأفعوان) وما بعده بإضمار فعل، ولم يجعله بدلاً من (الحيات) حملاً على المعنى؛ لأن القدم مُسَالِمَةٌ كما أنها مُسَالِمَةٌ، فكانه قال: قد سالمت القدم الأفعوان والشجاع.

وكان القياس يقتضي أن يرفع (الأفعوان) وما بعده على البذل من (الحيات) لأنه تفصيلها، لكنه نصّبهما حملاً على المعنى؛ لأن (الحيات) مرفوعة بـ (سالم)، و(القدم) منصوب به، والمسالمة مفاعلة،

ولا تكون غالباً إلا من شيئين، وهو لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فكانه قال: سالم القدم الأفعوان والشجاع، فأضمر لهما ناصباً، وكل واحد من الحيات والقدم فاعل ومفعول باعتبارين؛ لأن الحيات وإن كانت مسالمة للقدم، فالقدم أيضاً سالمتها.^(٢)

قال سيبويه: " فإنما نصب (الأفعوان والشجاع) لأنه قد علم أن القدم

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٢٢

والبيت من الرجز مختلف في نسبه، فقل هو للعجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص ٨٩، وقيل هو لعبد بني عباس، أو للقمسي، أو لمُناور العبسي، أو للذُبَيْري، وهو من شواهد: الكتاب ١/ ٢٨٧، المقتضب ٣/ ٢٨٣، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٥٥، شرح أبيات سيبويه للنحس ص ٩٣، الفاخر ٢/ ٨٣٨، ٩٧٩، المغني ٢/ ٥١٩، الخزائن ١١/ ٤١٥

الأفعوان: الذكر من الحيات، الشجاع: ضرب من الحيات، الشجع: الطويل

وقد وصف راعياً بخشونة القدمين، وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحيات أن تؤثر فيهما.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معط للموصلي ١/ ٥٠٠، وراجع: الحل في شرح أبيات الجمل

للبطليوسي ص ٢٨٤، الصفوة الصغية ٢/ ٤١٦، الغرة المخفية ١/ ٢٤٠، الخزائن ١١/ ٤١٥

ههنا مسالمة كما أنها مسالمة، فحمل الكلام على أنها مسالمة ^(١) " وقال البعلبي بعد ذكره البيت: " فالحيات فاعل، والقدا مفعول، وكان الوجه: الأفعوان والشجاع الشجع بالرفع في الثلاثة، غير أن (سالم) فاعل يقنضي المفاعلة، ف (الأفعوان) وما بعده مسالم للقدم... ^(٢) وهذا ما ذهب إليه المرادي ^(٣)، والأشموني ^(٤) فقالوا: " فنصب (الأفعوان) وهو بدل من (الحيات)، وهو مرفوع لفظاً؛ لأنه منصوب معنى؛ لأن كل شينين تسالما فهما فاعلان ومفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير: قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان والشجاع الشجعما ". و يروى هذا البيت: قد سالم الحيات منه القدم بنصب (الحيات) على أنها مفعولة، و (القدم) فاعل وهو مثني أصله (القدمان) وحذفت النون للضرورة، و (الأفعوان) وما بعده بدل منها. ^(٥) وقد نسب ابن جني هذه الرواية إلى الكوفيين ^(٦)، كما عزاها ابن السيد البطليوسي ^(٧) وابن الخباز ^(٨)، والموصلي ^(٩) وغيرهم إلى الفراء.

-
- (١) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٧، وراجع: المقتضب ٣/ ٢٨٣، الخزانة ١١/ ٤١٥
(٢) انظر: الفاخر ٢/ ٩٧٩، وراجع: الخزانة ١١/ ٤١٥
(٣) انظر: توضيح المقاصد ٢/ ٩٦٠
(٤) انظر: شرح الأشموني ٣/ ١٢٢، وراجع: حاشية الصبان ٣/ ٦٧، ٦٨
(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٠٠، شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٥١، شرح ألفية ابن معط للموصلي ١/ ٥٠٠، المغني ٢/ ٥١٩، ٥٢٠، تمهيد القواعد ٤/ ١٧٥٣، ١٧٥٤، وراجع: المسائل العسكرية للفارسي ص ٢٨١، ٢٨٢
(٦) انظر: الخصائص ٢/ ٤٣٠، وراجع: الخزانة ١١/ ٤١٦
(٧) انظر: الحل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي ص ٢٨٥
(٨) انظر: الغرة المخفية ١/ ٢٤٠
(٩) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٠٠

إلا أن الفراء أثبت الرفع في (الحيات) بقوله نصاً: " فنصب الشجاع، حيات قبل ذلك مرفوعة...." ^(١)، لكن رواية الشاهد في كتابه جاءت بالنصب (الحيات)، ويبدو أن هذا خطأ ممن نسخ كتابه لا منه؛ لأنه نص على رواية فع، ولم يشر إلى أن فيه رواية أخرى بالنصب.

وعلى هذا يكون ما قصده هو الرفع فقط، و(الأفعوان والشجاع الشجعما) من (الحيات)؛ لأن (الأفعوان) هو ذكر الأفاعي، و(الشجاع الشجعما) ضربها، والنصب فيهما يكون على المعنى وهو كون (الحيات) مسالمة أيضاً.

هذا وقد صحح ابن جني الرواية الأولى، وهي رواية سيبويه فقال بعد ذكر رواية الثانية: ".....والصحيح عندنا هو ما رواه سيبويه برفع (الحيات)، نصب (القدم)، ونصب (الأفعوان) وما بعده بفعل مضمر دلّ عليه (سالم)؛ لأنه د علم أنها مسالمة، كما أنها مسالمة، فكانه قال فيما بعد: وسالمت القدم الأفعوان الشجاع الشجعما " ^(٢)

وأرى أن التأويل الأول يساعد عليه المعنى، والتأويل الثاني في غاية الندرة والشذوذ. ^(٣)

(١) انظر: معاني القرآن ١١/٣

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٨٣/٢

(٣) انظر: الصفوة الصفية ٤١٧/٢

الحال مجيء الحال من النكرة

قال ابن معط:

وَحَالٌ مَا نَكُرَ قَبْلَهُ يُحَلُّ كَقَوْلِهِ: لِمَيٍّ مُوَحِّشًا طَلَّلُ (١)

يشير ابن معط في الشطر الثاني إلى قول كثير عزة:

لِمَيَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلُ يُلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ (٢)

والشاهد في البيت: أنه نصب (موحشاً) على الحال من (طلل) وهو نكرة. والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها (٣)

الحال بمنزلة الصفة من حيث المعنى، فلا بُدَّ لها من موصوف بها معنى، وذلك الموصوف هو صاحب الحال. والأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأنه شبيه بالمبتدأ، والمبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ (٤)

يقول الجندي: " وإنما كان حق ذي الحال أن يكون معرفة؛ لأنه لو وقع نكرة والحال نكرة لجعل صفة لا حالاً؛ لأن في جعله حالاً إذ ذاك

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٢٨

(٢) البيت من مجزوء الوافر في ديوانه ص ٥٠٦، وهو من شواهد: الكتاب ١٢٣/٢، المرتجل ص ١٦٦، الفصول الخمسون ص ١٨٧، أوضح المسالك ٣١٠/٢، المقاصد الشافية ٣/ ٤٤٥، ٤٤٦، التصريح ٢/ ٦٢٤، الخزانة ٣/ ٢٠٩، ٢١١

ويروى البيت: (لِعَزَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلُ) (الموحش): من ذهب عنه الناس، (الطلل): ما شخص من أثار الدار، (الخلل) جمع خلة وهي بطانة كانت تغطي بها أجفان السيوف.

(٣) هذا يستقيم على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ وهو نكرة، فأما من ذهب إلى أن صاحب الحال هنا هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً وهذا الضمير معرفة، فإن البيت لا يصلح شاهداً لمجيء الحال من النكرة بمسوغ. وقد ضحك ابن مالك قول سيبويه بأن الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما.

راجع: الكتاب ١٢٢/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/٢، شرح الكافية للموصلي ٢٢٩/١، الارتشاف ٣/ ١٥٧٧، المغني ٢/ ٤٥٣، تهديد القواعد ٥/ ٢٢٨٠، التصريح ٢٥٧/٢، ٦٢٦، ٦٢٥، عدة السالك ٢/ ٣١٠، ٣١١، منحة الجليل ٢/ ٢٥٧

(٤) انظر: الفاخر ١/ ٣٨٦ بتصرف، وراجع: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٧

مخالفة في الإعراب بين الحال وذيها، وفي جعله صفة لا، إذ الصفة وفق الموصوف، ومعلوم أن في إثبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا في حد المناسبة، ولذا جاز تنكير ذي الحال عند تقديم الحال عليه لانسداد طريق الوصف بامتناع تقدم الصفة على الموصوف ^(١)

فصاحب الحال إذا لا يكون إلا معرفة، ولا يُنكر في الغالب إلا عند وجود مُسوِّغ يقربه من المعرفة ^(٢)، ومن هذه المسوغات أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: (في الدار جالسا رجل)، ف (جالسا) حال من (رجل) وقد تقدم عليه، وكقول الشاعر:

وبالجِسمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ ^(٣)
وكقول الآخر:

وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَانَمَ وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي ^(٤)
ومنه أيضا بيت الشاهد السابق.

(١) انظر: الإقليد ٥٣١/١، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢
(٢) مسوغات مجيء الحال من النكرة: أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة، أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو الاستهزام والنهي، أن يتقدم الحال على النكرة. وهناك مسوغات أخرى ذكرها العلماء غير ذلك. راجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣١: ٣٣٤، الفاخر ١/٣٨٦: ٣٨٩، الارتشاف ٣/١٥٧٧، شرح الألفية لابن عقيل ٢/٢٥٦: ٢٦٢، المساعد ٢/١٧: ٢٠، تمهيد القواعد ٥/٢٢٨١: ٢٢٧٦، المقاصد الشافية ٣/٤٤٤: ٤٥٠

(٣) البيت من الطويل مجهول القائل وهو من شواهد: الكتاب ٢/١٢٣، توجيه اللمع ص ٢٠٣، شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٨، الفاخر ١/٣٨٧، شرح الألفية لابن عقيل ٢/٢٥٧، المساعد ٢/١٨، تمهيد القواعد ٥/٢٢٧٩، المقاصد الشافية ٣/٤٤٥
والشاهد فيه: مجيء صاحب الحال نكرة؛ لتقدم الحال عليه في قوله: (بَيِّنًا شُحُوبٌ) ف (شُحُوبٌ) صاحب الحال وقد أتى متأخراً عن الحال (بَيِّنًا).

(٤) البيت من الطويل مجهول القائل، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٨، الفاخر ١/٣٨٧، شرح الألفية لابن عقيل ٢/٢٥٧، المساعد ٢/١٩، تمهيد القواعد ٥/٢٢٧٩، المقاصد الشافية ٣/٤٤٦

والشاهد فيه كسابقه حيث جاء صاحب الحال نكرة؛ لتقدم الحال عليه في قوله: (مِثْلَهَا لِي لَانَمَ) ف (لَانَمَ) صاحب الحال وقد أتى متأخراً عن الحال (مِثْلَهَا).

مجيء الحال معرفة بـ (أل)

قال ابن معط:

وَقَدْ تَجِيءُ الْحَالُ طَوْرًا مَعْرِفَةً فِي حُكْمِ تَنْكِيزٍ وَمُشْتَقٍّ صِفَةً
كَقَوْلِهِ: أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَجَهْدَهُ وَوَحْدَهُ أَتَاكَ (١)

يسير ابن معط في البيت الثاني إلى قول لبيد:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ (٢)

الشاهد في البيت: أنه نصب (العِرَاكَ) على الحال مع كونه معرفة بالالف واللام والحال لا يكون إلا نكرة، وإنما جاز ذلك؛ لأنها مؤولة بالنكرة، والتقدير: أرسلها مُعْتَرِكَةً.

المطرود في الحال تنكيرها. وقد علل النحاة ذلك بكونها خبراً في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها. (٣)
وأيضاً فإنَّ الحال فضلة ملازم للفضلية، فاستقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير. (٤)

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٢٨

(٢) البيت من الوافر في ديوانه ص ٨٦، وهو من شواهد: الكتاب ٣٧٢/١، المقتصد ٦٧٨/١، أمالي ابن الشجري ٢١/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢، شرح الكافية للموصلي ٢٢٧/١، الفاخر ٣٩١/١، المقاصد الشافية ٤٤٢/٣، التصريح ٦١٦/٢، الخزانة ١٩٢/٣

(العراك): الازدحام، (الذود): الطرد، (النفص): مصدر نفص الرجل ينقص إذا لم يتم مراده، وكذلك البعير إذا لم يتم شربه، (الدخال): أن يدخل القوي بين ضعيفين، أو الضعيف بين قويين فينقص عليه شربه. والمعنى: أنه يصف إيلاً أوردها جميعاً، ولم يشفق على الضعيف من أن يتنقص شربه بمزاحمة القوي.

(٣) انظر: الهمع ٢/٢٣٠، وراجع: الإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١، شرح الكافية

للموصلي ١/٢٢٧، المساعد ١١/٢، تمهيد القواعد ٢٢٥٦/٥، التصريح ٦١٣/٢

(٤) انظر: الفاخر ٣٩١/١، شرح التسهيل للمرادي ص ٥٥٩، تمهيد القواعد ٢٢٥٦/٥

هذا مذهب جمهور النحويين.^(١)

وقد ورد عن العرب مجيء الحال معرّفاً بـ (أل)، نحو قولهم:
(أرسلها العراك)، فـ (العراك) مصدر مُعرّف بـ (أل) وهو حال من
الضمير الواقع مفعولاً في (أرسلها). وقد أول الجمهور هذا ونحوه^(٢) على
ما يلي:

الأول: أن (العراك) مصدر معرفة وضع موضع الاسم النكرة، أي
مُعْتَرِكَةٌ، ولا بُد في كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه معنى
النكرة.^(٣)

(١) انظر: الكتاب ٣٧٥/١: ٣٧٧، الارتشاف ١٥٦٢/٣، توضيح المقاصد ٦٩٧/٢، شرح
التسهيل للمرادي ص ٥٥٩، المساعد ١١/٢، شرح الألفية لابن عقيل ٢٤٨/٢،
الهمع ٢٣٠/٢

وأجاز يونس، والبغداديون أن يأتي الحال معرفة نحو: (جاء زيدُ الراكب) قياساً على الخبر.
وذهب الكوفيون إلى أن الحال إذا تضمنت معنى الشرط صح أن تأتي على صورة
المعرفة، وهي مع ذلك نكرة، نحو: (عبد الله المُحْسِنَ أفضل منه المُسيء)، فـ (المحسن،
والمسيء) حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط، إذ التقدير: (عبد الله إذا
أحسن أفضل منه إذا أساء)، فإن لم تتضمن معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في
اللفظ، فلا يصح:

(جاء زيد الراكب)، إذ لا يصح (جاء زيد إن ركب).

راجع: الارتشاف ١٥٦٢/٣، توضيح المقاصد ٦٩٧/٢، شرح التسهيل للمرادي ص
٥٥٩، المساعد ١١/٢، شرح الألفية لابن عقيل ٢٥١/٢، ٢٥٠، الهمع ٢٣٠/٢، شرح
الأشموني ٢٨٨/٢

(٢) من ذلك قولهم: (جاؤوا الجماء الغفير، واجتهدوا وحذك، وكلمته فاه إلي في)
فـ (الجماء، ووحذك، وفاه) أحوال، وهي معرفة، لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير:
(جاءوا جميعاً، واجتهدوا منفرداً، وكلمته مُشَافِهةً).

راجع: الفاخر ٣٩١/١، شرح الألفية لابن عقيل ٢٤٨/٢، ٢٤٩، شرح الأشموني ٢٨٧/٢، ٢٨٨

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١ بتصرف يسير، شرح الكافية للرضي ١٦/٢، شرح
ألفية ابن معط للموصللي ١/٥٦٨، ٥٦٩، تمهيد القواعد ٢٢٥٨/٥، الخزاعة ١٩٣/٣

وهذا قول سيبويه ^(١)، وتبعه الزمخشري ^(٢)، وابن عصفور ^(٣).
الثاني: أنها ليست حالاً في الحقيقة، وإنما الحال محذوف، وهو الناصب
للمعرفة في هذا الباب، ولكنه ليس بفعل، وإنما هو وصف منصوب على
الحالية، فالتقدير في: (أرسلها العراك) (أرسلها معتركة العراك)، فـ (معتركة)
منصوب على الحالية، و(العراك) منصوب على المصدرية بـ (معتركة). ^(٤)
وهذا مذهب الأخفش ^(٥)، والمبرد ^(٦).

الثالث: أنها ليست حالاً في الحقيقة، وإنما هي مصدر منصوب بفعل
محذوف، وذلك الفعل هو الحال، فـ (أرسلها العراك)، أي (أرسلها تعترك
العراك). ^(٧) وهذا مذهب الفارسي ^(٨).

الرابع: ذهب ابن الطراوة إلى أن انتصاب (العراك) ليس على
الحالية، بل على أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير:
(أرسلها الإرسال العراك) ^(٩)

قال أبو حيان: "وكذا قال في هذه الأبواب" ^(١٠)، أي في الأحوال

(١) انظر: الكتاب ١/٣٧٢، ٣٧٥، وراجع: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٤١، شرح الكافية

للرضي ١٦/٢، تمهيد القواعد ٥/٢٢٥٨، التصريح ٢/٦١٧، الخزانة ٣/١٩٣

(٢) انظر: المفصل ص ٩٧، وراجع: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٤١

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٨، المقرب ومعه مثل المقرب ص ٢١٨، ٢١٩

(٤) انظر: الارتشاف ٣/١٥٦٢، بتصرف، شرح التسهيل للمراي ص ٥٦٠

(٥) انظر: الارتشاف ٣/١٥٦٢، تمهيد القواعد ٥/٢٢٥٨

(٦) انظر: المقتضب ٣/٢٣٧، ٢٣٨، وراجع: الارتشاف ٣/١٥٦٢، تمهيد القواعد ٥/٢٢٥٨

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٤١، شرح الكافية للرضي ٢/١٧، شرح الكافية

للموصل ١/٢٢٨، شرح ألفية ابن معط للموصلي ١/٥٦٩، شرح التسهيل للمراي

ص ٥٦٠، تمهيد القواعد ٥/٢٢٥٨

(٨) انظر: المقتصد ١/٦٧٦، ٦٧٧ وراجع المصادر السابقة.

(٩) انظر: الارتشاف ٣/١٥٦٤، الخزانة ٣/١٩٣

(١٠) انظر: الارتشاف ٣/١٥٦٤

التي ظاهرها التعريف بـ(أل) أو بالإضافة.

الخامس: ذهب ابن يعيش إلى أن (العراك) مصدر (عارك يعارك معاركة وعراكاً)، وهو في موضع الحال مع أنه معرفة؛ لأنه في تأويل النكرة، أي: معتركة على سبيل الضرورة والشذوذ.^(١)

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه من أن هذه الأسماء المقترنة بـ (أل) أحوال هو الأقرب للصواب؛ لأنه ليس فيه تكلف إضمار، وإنما جاز أن تكون أحوال مع أنها مُعرَّفة بـ (أل)؛ لأنها مصادر، " والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال، فقال: أرسلها تعترك الاعتراك، ولو كان من أسماء الفاعل لم يجز ذلك فيه، نحو: أرسلها المعتركة " ^(٢)

والله أعلم،،،،

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٢ بتصريف، وراجع: شرح التمهيد لابن مالك

٣٢٦ / ٢

(٢) انظر: تحصيل عين الذهب ص ٢٣٠

المعارف

العلم

رفع العلم المنقول عن المركب الإسنادي على الحكاية

قال ابن معط:

وَمُتْرَكِبٌ كَمَعْدِي كَرِبًا وَجُمْلَةٌ مَحْكِيَةٌ لَنْ تُغَرَّبَا
كُشَابٌ قَرَنَاهَا وَذَرَى حَبًّا وَمِنْهُ بَيِّنَةٌ قَدْ نَمَتُهُ الْأَنْبَا
نُبُنْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ^(١)

البيت الأخير نسب لرؤبة وقد ضمّنه ابن معط ألفيته، وهو شاهد على أن (يزيد) علم منقول عن المركب الإسنادي، وقد سُمي به. وأصله فعل مضارع ماضيه (زاد) مشتمل على ضمير مستتر فيه تقديره: هو، فهو منقول من جملة مكونة من فعل وفاعل. ولولا أن في (يزيد) ضميراً مرفوعاً على الفاعلية لما رُفِعَ على الحكاية، ولجُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل. العلم: هو ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد.^(٢) وهو ينقسم أقساماً عدة، ومن بين أقسامه أنه ينقسم بحسب الوضع إلى مرتجل، ومنقول.

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٣٥

والبيت الأخير من الرجز، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٢، ومن شواهد: مجالس نعلب ١/ ١٧٦، المفصل ص ٣٤، شرح المفصل للخوارزمي ١/ ١٦٤، شرح الكافية للموصللي ٢/ ٤٠٨، الإقليد ١/ ١٧٣، أوضح المسالك ١/ ١٢٤، المقاصد الشافية ١/ ٣٧٤، خزنة الأدب ١/ ٢٧٠. نُبُنْتُ: أخبرت، فديد: الجلبة والصياح.

(٢) راجع هذا التعريف وغيره في: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٧٨٨، المفصل ص ٣٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٦، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٠، شرح الكافية للموصللي ٢/ ٤٠٨، الارتشاف ٢/ ٩٦١.

فالمرتجل: هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، أي ما
استعمل من أول الأمر علماً، نحو: (سُعَاد) علماً لامرأة، و(أُنْد) علماً لرجل.^(١)
والمنقول هو: ما كان من أول وضعه غير علم ثم صيّر بالنقل علماً.^(٢)
ولا يخلو المنقول من أن يكون مفرداً، أو مركباً، فالمفرد: اسم، وفعل.
والاسم: صفة، وغير صفة، فالصفة: اسم فاعل كـ (حَاتِمِ)،
وطَاهِرِ)، واسم مفعول كـ (مَنْصُورِ، ومحمودِ).
وغير الصفة: عينٌ، ومعنى، فالعين كـ (أَسَدِ، وثَوْرِ)، والمعنى كـ
(فَضْلِ، وسَعْدِ).

والفعل: إما ماض كـ (شَمَرَ) وهو اسم فرس، وإما مضارع
كـ (تَغْلِبَ، وَيَشْكُرُ) في اسمي رجلين، وإما أمر كـ (إِصْنِتِ) وهو
علم على مكان بعينه يغلب فيه الخوف.^(٣)

والمركب ضربان: جملة، وغير جملة، فالجملة نحو: بَرَقَ نَخْرُهُ،
وَتَأَبَّطَ شَرَاءً، وَذَرَى حَبًّا، وَشَابَ قَرْنَاهَا، وَ(يَزِيدُ) في قول رؤبة السابق:
نُبُنْتُ أَخْوَالي بَنِي يَزِيدُ ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

فـ (يزيد) علم محكي؛ لكونه سمي بالفعل مع ضميره المستتر من
قولك: (المال يزيد)، ولو كان من قولك: (يزيد المال) لوجب منعه من

(١) انظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/١٢٥، وراجع: شرح الكافية الشافية ١/٢٤٧، شرح
الكافية للموصل ٢/٤١٠، توضيح المقاصد ١/٣٩٤، أوضح المسالك ١/١٢٣،
التصريح ١/٣٧٠

(٢) انظر: الغرة المخفية لابن الخباز ١/٣١٢، وراجع المصادر السابقة.
(٣) راجع ذلك في: المفصل ص ٣٥، الغرة المخفية لابن الخباز ١/٣١٢، توجيه اللمع لابن
الخباز ص ٣١١، ٣١٢، شرح الكافية الشافية ١/٢٤٧، شرح التسهيل لابن مالك
١/١٧١، الصفوة الصفية ٢/٥٧٨، ٥٧٩، شرح الكافية للموصل ٢/٤٠٩، الارتشاف
٢/٩٦٢، أوضح المسالك ١/١٢٣، ١٢٤، تمهيد القواعد ٢/٥٩١، ٥٩٢، التصريح ١/٣٧١،
٣٧٢، الهمع ١/٢٣٥

الصرف، وكان هنا مجروراً بالفتحة؛ لأنه مفرد. (١)
قال الأزهرى: "فلولا أن في (يزيد) ضميراً مرفوعاً على الفاعلية لما
رُفِعَ (يزيد) على الحكاية ولَجُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه مفرد غير
منصرف، ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل....." (٢)
وغير الجملة: اسمان جُعلا اسماً واحداً، نحو: مَعْدٍ يَكْرِبُ، وَبَعْلَتُكَ،
وَعَمْرَوَيْهِ، وَنِفْطَوَيْهِ. وهو ما يسمى بالمركب المزجي.
أو مضاف ومضاف إليه كـ عبدِ مَنْافٍ، وامْرِئِ الْقَيْسِ، والكنى
كـ أبي بكر، وأم كلثوم. (٣)

(١) انظر: الخزانة ١/ ٢٧٠، وراجع: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٠، الإقليد ١/ ١٧٣،

الصفوة الصفية ٢/ ٥٨٣، المغني ٢/ ٣٩٨، تمهيد القواعد ٢/ ٥٩٤

(٢) انظر: التصريح ١/ ٣٧٦، وراجع: شرح ألفية ابن معط للموصلي ١/ ٦٤٣، شرح الكافية
للموصلي ٢/ ٤٠٨

(٣) انظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص ٣١٢، ٣١٣، شرح الكافية للموصلي ٢/ ٤٠٨، شرح

الألفية للموصلي ١/ ٦٤١، الصفوة الصفية ٢/ ٥٨١، ٥٨٢، شرح الألفية لابن عقيل

١/ ١٢٥، ١٢٦، المقاصد الشافية ١/ ٣٧٢: ٣٧٦

الأسماء الموصولة

استعمال (ذو) بمعنى (الذي) و(التي)

قال ابن معط:

نحو الذي قام ومثله التي ومن وما والجمع والتثنية
نحو اللذين والذين والألى واللاء واللاتي وذو قد نقلا
عن طيء في ذو حفرت شاهد كذا الألى في الشجر أيضاً وارد^(١)
يشير ابن معط في صدر البيت الأخير إلى قول سنان بن الفحل الطائي:
فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت^(٢)
والبيت شاهد على أن (ذو) في قوله: (وبئري ذو حفرت وذو طويت)
اسم موصول بمعنى (التي) في لغة طيء، وقد وردت بصيغة الإفراد
والتذكير مع أنها واقعة على البئر وهي مؤنثة.

تستعمل (ذو) موصولة بمعنى (الذي)، و(التي) في لغة طيء،
والأفصح فيها الإفراد والتذكير في كل الأحوال فيقال: (رأيت ذو فعل، وذو
فعلت، وذو فعلاً، وذو فعلتاً، وذو فعلاً، وذو فعلن)^(٣)

يقول الهروي: "ومنهم من يجعل (ذو) بمعنى (الذي، والتي) للمذكر
والمؤنث جميعاً في كل حال فيقول: (هذه هند ذو سمعت بها، ورأيت هنداً ذو

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٣٨

(٢) البيت من الوافر وهو من مجموع أبيات قالها سنان بن الفحل الطائي يخاطب بها عبد الرحمن بن
الضحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين قومه وجماعة من العرب. وهو من شواهد: الأثرية
ص ٢٩٥، أمالي ابن الشجري ٣/٥٥، المرتجل ص ٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣/
١٤٧، شرح الكافية للموصلي ١/٣٥٣، الفاخر ٢/٧٨١، تمهيد القواعد ٢/٦٧٩، المقاصد
الشافية ١/٤٥٢، للتصريح ١/٤٤٣، الهمع ١/٢٧٢، الخزائن ١/٣٤، ٣٥
حفرت: أي شققت، طويت: بنيت بالحجارة.

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٥/٤٥، شرح الكافية الشافية ١/٢٧٣، شرح الكافية
للرضي ٣/٢٢، شرح الكافية للموصلي ١/٣٥٢، الفاخر ٢/٧٨١، الارتشاف
٢/١٠٠٧، توضيح المقاصد ١/٤٣٦، شرح التسهيل للمرادي ص ١٩٥، شرح الألفية
لابن عقيل ١/١٥٠، تمهيد القواعد ٢/٦٧٨

سمعت بها، ومررت بهند نو سمعت بها، ورأيت أخويك نو سمعت بهما، ورأيت القوم نو سمعت بهم، كما جعلوا (من)، و (ما) للمذكر والمؤنث، والاثنين والجمع^(١)

فمن مجيئها بمعنى (الذي) قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَأَيْي بَامَسْتَهُمْ وَأَمْسَلِمَهُ^(٢)
أي: والذي يواصلني.

ومن مجيئها بمعنى (التي) قول سنان بن الفحل الطائي السابق:
فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِي وَبَنِي نُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ
أراد: التي حفرت، والتي طويت؛ لأن البئر مؤنثة.

هذا والمشهور في (نو) الطائية أنها مبنية، وبعض طييء يعربها إعراب (نو) التي بمعنى صاحب، فترفع بالواو، وتتصب بالالف، وتجر بالياء، فيقولون: (جاءني نو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذِي قام).^(٣)
كما أجاز بعضهم تأنيثها، وتثنيته، وجمعها فقالوا: في المذكر (نو قام)، وفي المؤنث (ذات قامت)، وفي مثنى المذكر (نوا قاما)، وفي مثنى المؤنث (نواتا قامتا)، وفي جمع المذكر (نؤوا قاموا)، وفي جمع المؤنث (نوات قمن).^(٤)

(١) انظر: الأزهية ص ٢٩٤ بتصرف يسير، وراجع: أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥
(٢) البيت من البسيط ينسب إلى بُجَيْر بن عَنَمَة الطائي، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ٢٧٣/١، شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٨، الفاخر ٢/ ٧٨١، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ١٢٩، شرح الأشموني ١/ ١٩٧ امسلمة: هي الحجر والشاهد في البيت قوله: (ذو يواصلني) حيث جاءت (ذو) اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، وذلك في لغة طييء.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٥٠، وراجع: شرح الكافية الشافية ٢٧٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٩، الارتشاف ٢/ ١٠٠٧، توضيح المقاصد ١/ ٤٣٧، شرح التسهيل للمرادي ص ١٩٦، تمهيد القواعد ٢/ ٦٧٩

(٤) انظر: التصريح ١/ ٤٤٤، وراجع: الأزهية ص ٢٩٥، أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥، الارتشاف ٢/ ١٠٠٧، شرح التسهيل للمرادي ص ١٩٦، شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٥٠، المقاصد الشافية ١/ ٤٥٢، الهمع ١/ ٢٧٣

النواسخ (كان وأخواتها)
(كان الزائدة)

قال ابن معط:

فَارْقَعْ بِهَا (١) الْفَاعِلَ لَا غَيْرَ وَقَدْ زِيدَتْ فَلَمْ تَعْمَلْ كَذَاكَ قَدْ وَرَدَ
نَحْوُ عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَاتِ وَمَا عَدَا كَانَ لِحَالِ آتِي (٢)

يشير ابن معط في بيته الثاني إلى قول الشاعر:

سَرَاةٌ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ (٣)

والبيت شاهد على زيادة (كان) بين الجار والمجرور. وموطن الشاهد

قوله: (على كان المسومة)، أي على المسومة العراب.

(كان) أم الباب، لذا تختص بأمور دون أخواتها منها: جواز

زيادتها، ومعنى زيادتها أنها تفيد محض التوكيد من غير عمل في الجزأين

كقولك: (زيدٌ كان قائمًا). (٤)

قال الموصلي: " ومعنى الزائدة هو الذي لو سقط لم يخل معنى

الكلام من حيث الإسناد، وإن كان له معنى في الجملة " (٥)

(١) أي بـ (كان) التامة.

(٢) انظر: الدرة الألفية ص ٥٢

(٣) البيت من الوافر ولم أقف على قائله، وهو من شواهد: البيان في شرح اللمع ص ١٥١،

توجيه اللمع ص ١٤٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٧، شرح الكافية

للموصلي ٥٦٥/٢، أوضح المسالك ٢٥٧/١، الهمع ٣٨١/١، الخزانة ٩/٢٠٧، ٢٠٨

(سَرَاةٌ): جمع سَرَى. وجمع فَعِيلٍ عَلَى فَعْلَةٍ نَابِرٍ، (الْمُسَوِّمَةُ): الْمُعْلَمَةُ، (الْعِرَابِ): هِيَ

خَلَفُ الْبَرَاذِينِ وَالْبَخَاتِي. وَيُرْوَى الْبَيْتُ (عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ). وَ(الْمُطَهَّمَةُ):

لِلْكَلِمَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، (الصَّلَابِ): جَمْعُ صَلَبٍ، وَهُوَ الْقَوِيُّ الشَّدِيدُ.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٤٢٥/٢، وراجع: توجيه اللمع ص ١٤٢، شرح المفصل لابن

يعيش ٩٩/٧، التصريح ٦٢١/١، الخزانة ٩/٢٠٧، ٢٠٨

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معط ٨٦٦/٢

وقد اشترط النحاة لزيادتها شرطين: (١)

الأول: أن تكون بلفظ الماضي؛ لأنها أشبه بالحرف لاشتراكهما في البناء، والزيادة بابها الحروف.

الثاني: أن تكون متوسطة أو متأخرة، تقول: زيدٌ كان قائمًا، وزيدٌ قائمٌ كان، فلا تكون أول الكلام؛ لأن التقدم يدل على العناية، والزيادة تدل على عدمها فتناقيا، وإنما زيدت لمجرد التوكيد، والدلالة على الزمان. وقد اختلف النحاة في كونها عاملة أو لا ؟

فذهب السيرافي (٢)، والصيمري (٣) إلى أن (كان) الزائدة تعمل، وأن لها فاعلاً، وفاعلها مصدرها، وهو الكون؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل. (٤) وذهب ابن السراج (٥)، والفارسي (٦) إلى أنها لا فاعل لها، وذلك لأن الفعل إذا استعمل استعمال مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل. (٧) هذا ومواقع زيادتها خمسة: بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الجار والمجرور، وبين الصفة والموصوف، وبين المعطوف والمعطوف عليه. (٨)

(١) انظر: توجيه اللع ص ١٤٢، شرح الكافية للموصلي ٥٦٥/٢، شرح الألفية للموصلي

٨٦٥/٢، الصفوة الصفية ١٦/٣، التصريح ١/٦٢٠، ٦٢١

(٢) انظر: شرحه للكتاب ٣٥٤/٢، وراجع: توجيه اللع ص ١٤٢، شرح المفصل لابن

يعيش ٩٩/٧

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٩٢، وراجع: الهمع ١/٣٨٢

(٤) انظر: الغرة المخفية ٤٢٥/٢، شرح الكافية للموصلي ٥٦٥/٢

(٥) انظر: الأصول ٢/٢٥٧؛ ٢٥٩، وراجع: شرح الألفية للموصلي ٨٦٥/٢، الخزانة ٩/٢٠٧

(٦) انظر: البغداديات ص ١٦٧، ١٦٨، وراجع: توجيه اللع ص ١٤٢، الهمع ١/٣٨٢

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٨، الهمع ١/٣٨٢، وراجع: الغرة المخفية ٤٢٥/٢

(٨) راجع هذه المواضع في: البيان في شرح اللع ص ١٥٢، ١٥١، شرح الكافية

للموصلي ٥٦٥/٢، ٥٦٦، شرح الألفية للموصلي ٨٦٥/٢، ٨٦٦، الصفوة الصفية ٣/١٤، ١٥

أما الأول فنحو: (زيدٌ كان قائمٌ)، فـ (زيد) مبتدأ، و(قائم) خبره، وكان زائدة لا عمل لها.

وأما الثاني فكقولهم: (لم يوجد كان مثلهم)، أي: لم يوجد مثلهم. فزاد (كان) بين الفعل، ونائب الفاعل تأكيداً للمضي.

وأما الثالث فكالبيت السابق محل الاستشهاد.

وأما الرابع فكقول الشاعر:

في غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانَ مَشْكُورٍ^(١)

وأما الخامس فكقول الشاعر أيضاً:

في لُجَّةِ غَمَرَتِ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ^(٢)

(٢) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ١ / ٢٦٥، وهو من شواهد: شرح الكافية للموصلي ٢/ ٥٦٦، شرح الألفية للموصلي ٢/ ٨٦٦، شرح الأشموني ١/ ٣٣٤، الخزانة ٢١٠/٩

والشاهد في البيت قوله: (بسعى كان مشكور) حيث جاءت (كان) زائدة بين الصفة والموصوف.

(٣) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ص ٨٥٠، وهو من شواهد: شرح الكافية للرضي ٤ / ١٩١، شرح الكافية للموصلي ٢/ ٥٦٥، شرح الألفية للموصلي ٢/ ٨٦٧، شرح الأشموني ١ / ٣٣٦، الخزانة ٩ / ٢١١

والشاهد في البيت قوله: (في الجاهلية كان والإسلام) حيث جاءت (كان) زائدة بين المعطوف والمعطوف عليه.

أفعال المقاربة مجيء خبر (كاد) اسماً مفرداً

قال ابن معط:

وَالْحَقُّوْا بـ (كَانَ) كَادَ وَعَسَى دَلِيلُهُ: عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوْنَا
وَعَنَهُمْ مَا كِدْتُ آيِبًا سَمِعَ فَالْخَبْرُ انْصَبَهِ وَالْاسْمُ يَرْتَفِعُ (١)
يشير ابن معط في بيته الثاني إلى قول تأبط شراً (ثابت بن جابر):
فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقَتْهَا وَهِيَ تَصْفَرُ (٢)
والشاهد في البيت قوله: (مَا كِدْتُ آيِبًا) حيث جاء الشاعر بخبر
(كاد) اسماً مفرداً منصوباً، والقياس أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها
مضارع.

(كاد) فعل ماضٍ من أفعال المقاربة تدل على قرب حصول الخبر،
وهي تعمل عمل (كان) الناقصة، لكن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية فعلها
مضارع، كقولك: (كاد زيدٌ يخرج).

قال ابن الحاجب: "وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً يتببها
على أنه المقصود بالقرب، ودلالة على معنى الحال على وجه تأكيد
القرب" (٣).

وندر مجيء خبرها اسماً مفرداً كقول (تأبط شراً) السابق.

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٥٤، ٥٥

(٢) البيت من الطويل في ديوانه ص ٣١، وهو من شواهد: البيان في شرح اللمع ص

٤٥٨، المفصل ص ٣١٥، ٣٤٦، شرح المقدمة الكافية ٣/ ٩١٨، الارتشاف ٣/

١٢٢٦، أوضح المسالك ١/ ٣٠٢، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٦٦، التصريح ١/ ٦٧٦، الهمع

١/ ٤١٩، شرح الأشموني ١/ ٣٧٥ (فهم): اسم قبيلة، (تصفر): تتأسف وتتحزن.

وقد زعم بعض النحاة أن الرواية الصحيحة للبيت: (وما كنت آيِباً)، وعليها فلا شاهد فيه.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩١/ ٢، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٩،

شرح الكافية للموصلين ٢/ ٥٧٧، شرح ألفية ابن معط للموصلين ٢/ ٩٠٢، ٩٠٣، الإقليد ٣/ ١٥٨٦

وتشارك (عسى) (كاد) في ذلك أيضاً، أي أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع، كقولك: (عسى زيد أن يقوم)، وندر مجيئه اسماً مفرداً كقول الزبّاء: (عسى الغُوَيْرُ أبُوساً) ^(١)

وكقول الشاعر:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مَلْحاً دَائِماً لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِئاً ^(٢)

(١) هذا المثل قالته الزبّاء لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. والمعنى: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار.

الغُوَيْرُ: تصغير غار، والأبوس: جمع بؤس وهو الشدة.

راجع: مجمع الأمثال للمياني ١٧/٢، اللسان (غ و ر، ب أ س)، الكتاب ١/ ٥١، المقضب

٣/ ٧٠، ٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٦، ١١٧، التصريح ١/ ٦٧٧: ٦٧٩

والشاهد فيه قوله: (أبُوساً) حيث جاء خبر (عسى) اسماً مفرداً، والأصل أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع.

(٢) البيت من الرجز وقد نسب إلى روبة وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٥، ومن شواهد:

شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥١، شرح الألفية لابن الناطم ص ١٥٣، شرح الكافية للموصلي ٢/ ٥٧٧،

الفاخر ١/ ٢٦٠، شرح التسهيل للمرادي ص ٣٢٩، شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٢٤،

تمهيد القواعد ٣/ ١٢٦٧، الهمع ١/ ٤١٨، شرح الأشموني ١/ ٣٧٦

العذل: الملامة، ملحاً: مكثرأ.

والشاهد في البيت قوله: (إِنِّي عَسَيْتُ صَانِئاً) حيث جاء خبر (عسى) اسماً مفرداً منصوباً، والأصل أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، ومجيئه مفرداً يعتبر نادراً.

اقتران خبر (كاد) بـ (أن)

قال ابن معط:

أَنْ مَعَ كَادَ فِي شَذُوذٍ وَضَحًا قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْنَحَا
وَتَرَكُ أَنْ أَوْلَى بِذَلِكَ وَرَدَا كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدًا^(١)

يشير ابن معط في البيت الأول إلى قول روبة:

رَبْعَ عَفَاةِ الدَّهْرِ طُولًا فَانْمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْنَحَا^(٢)

والشاهد في البيت قوله: (كَادَ... أَنْ يَمْنَحَا) حيث اقترن المضارع الواقع

خبراً لـ (كاد) بـ (أن) المصدرية وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها.

الغالب في خبر (كاد)^(٣) أن يكون فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن).

كما في كتاب الله عز وجل من قوله تعالى: ﴿فَذَنَّبُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٤).

وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿كَادُوا

يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدًا﴾^(٦)

وقد علل النحاة ذلك فقال الموصلي: ".....لأن (كاد) تدل على الحال

بدليل امتناع دخول السين عليها، و(أن) مخصصة للاستقبال فتتأفيا"^(٧)

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٥٥، وهو يشير إلى جزء من الآية ١٩ من سورة الجن وهي

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدًا﴾

(٢) البيت من الرجز، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، ومن شواهد: الكتاب ٣/ ١٦٠،

البيان في شرح اللمع ص ٤٨٤، المرتجل ص ١٣٤، ترشيح العلل ص ١٠٥، الغرة

المخفية ٢/ ٤٣٨، شرح الكافية للموصلي ٢/ ٥٨٠، الهمع ١/ ٤١٧، الخزانة ٩/ ٣٤٧

(٣) تشارك (كرب) كاد في هذا أيضاً. انظر: تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢٦٢،

أوضح المسالك ١/ ٣١٥، شرح التسهيل للمرادي ص ٣٢٨، التصريح ١/ ٦٩٠، الهمع ١/ ٤١٦

(٤) سورة البقرة من الآية: ٧١

(٥) سورة النور من الآية: ٤٣

(٦) سورة الجن من الآية: ١٩

(٧) انظر: شرح الألفية للموصلي ٢/ ٩٠٣، شرح الكافية للموصلي ٢/ ٥٨٠، وراجع:

وقال الأزهرى: " وكاد، وكرب الغالب في خبرهما التجرد من (أن)؛ لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ (أن) غالباً، ويقل اقترانه بـ (أن) نظراً إلى أصلهما " (١)

وقد تدخل (أن) في خبرها تشبيهاً لها بـ (عسى) لكنه قليل (٢)، ومن ذلك ما جاء في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " ما كنتُ أن أصليَّ العصر حتى كادت الشمس أن تغرب " (٣)، وقول أنس رضي الله عنه: " فما كدنا أن نصل إلى منازلنا " (٤)

وكقول الشاعر:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوُ رِيْطَةٍ وَبُرُودِ (٥)
فـ (أَنْ تَفِيضَ) خبر (كاد) وهو مقرون بـ (أن).
وكقول رؤبة السابق. (٦)

المرتل ص ١٣٣، الصفوة الصفية ٣ / ٥١، شرح التسهيل للمرادي ص ٣٢٨

(١) انظر: التصريح ١ / ٦٩٠

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩١ / ١، توضيح المقاصد ٥١٧ / ١، شرح الألفية لابن

عقيل ٣٣٠ / ١، تمهيد القواعد ١٢٦١ / ٣، التصريح ٦٩٠ / ١، شرح الأشموني ٣٧٨ / ١

(٣) انظر: أخرجه البخاري في كتاب الأذان الباب (٢٦)، وكتاب المواقيت الباب (٣٦)،

وسنن النسائي كتاب السهو الباب (١٠)، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٨

(٤) انظر: أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء الباب (٨)، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٨

(٥) البيت من الخفيف، وهو لمحمد بن منذر على ما حققه الشيخ محمد محي الدين، ومن

شواهد: أوضح المسالك ٣١٥ / ١، المغني ٤٥٦ / ٢، شرح الألفية لابن عقيل ٣٣٠ / ١،

المساعد ٢٩٥ / ١، التصريح ٦٩١ / ١، شرح الأشموني ٣٧٩ / ١ برواية (أن تفيض)

والشاهد فيه قوله: (كَادَتْ... أَنْ تَفِيضَ) حيث أتى خبر (كاد) فعلاً مضارعاً مقترناً بـ

(أن) وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها.

(٦) راجع أمثلة أخرى من السنة النبوية، والشعر العربي اقترن فيها خبر (كاد) بـ (أن) في:

شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٨، ٩٩، الفاخر ٢٦٩ / ١، ٢٧٠

هذا وقد ذهب كثير من النحاة إلى أن اقترانها بـ (أن) شاذ^(١)،
وخصه بعضهم بالضرورة الشعرية.^(٢)
وأرى أن الأكثر مجيء خبر (كاد) مضارعاً مجرداً من (أن)، فإذا
اقترن بها فهو قليل، وليس شاذاً، ولا خاصاً بالضرورة؛ لوروده في الكلام
المنثور والمنظوم.^(٣)

-
- (١) انظر: الغرة المخفية ٢ / ٤٣٨، الصفوة الصفية ٣ / ٥١، شرح الكافية للموصلي
٢ / ٥٨٠، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٢ / ٩٠٣
(٢) انظر: الفاخر ١ / ٢٧٠، وراجع: المقتضب ٣ / ٧٥، الإنصاف ٢ / ٥٦٥، ٥٦٧، الارتشاف
٣ / ١٢٢٥، توضيح المقاصد ١ / ٥١٨، شرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٣٠، الضرائر وما
يسوغ للشاعر دون النائر للألوسي ص ١٦٧
(٣) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك
١ / ٣١٦، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٣٣١

الحروف المشبهة بالفعل تخفيف (أن) المفتوحة

قال ابن معط:

كذلك أن وكأن خُفِّفاً في الشَّعْرِ والقرآنِ ذاك عُرِّفاً
نحو كَانَ لَمْ تَغْنِ^(١) أن لا يَرْجِعْ^(٢) أن هَالِكٌ في الشَّعْرِ أيضاً يُسَمَّعُ^(٣)
يشير ابن معط في البيت الثاني إلى قول الأعشى:
في فِتْيَةٍ كَسَيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أن هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْقَى وَيَنْتَعِلُ^(٤)
والشاهد في البيت قوله: (أن هَالِكٌ) حيث خففت (أن) المفتوحة،
واسمها ضمير شأن محذوف، والخبر بعده جملة مصدرية بخبر وهو
(هَالِكٌ)، والتقدير: أنه هالك.
(أن) المفتوحة المشددة من الحروف الناسخة التي تنصب الاسم، وترفع
الخبر، ومعناها التوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٥)
وقد تخفف (أن)، وإذا خُفِّفَتْ ووليها ما يقوم بنفسه من مبتدأ وخبر، أو
فعل وفاعل فللنحويين في إعمالها ثلاثة أقوال:

(١) يشير إلى جزء من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٢) يشير إلى جزء من الآية ٨٩ من سورة طه.

(٣) انظر: الدرة الألفية ص ٥٦، ٥٧

(٤) البيت من البسيط في ديوانه ص ٥٩، وروايته لعجزه:

(أن) ليس يَنْقَعُ عن ذي الحيلةِ الحِيلُ، وهو من شواهد: الكتاب ١٦٤/٣، المقتضب ٩/٣،

شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٢، شرح الألفية لابن الناظم ص ١٨١، شرح الكافية

للموصل ٦٥٢/٢، رصف المباني ص ١١٥، الفاخر ٤٤٠/٢، توضيح المقاصد ١/

٥٣٩، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ١٠٦٨/٢، الهمع ٤٥٤/١، الخزانة ٣٩٠/٨

(يَحْقَى): من الحفاء وهو المشي بلا نعل ولا خف، وأراد به الفقير، (يَنْتَعِلُ): يلبس النعل،

وأراد به الغني.

(٥) سورة البقرة من الآية: ٢٠٩

الأول: أنها تعمل جوازاً في المضمَر دون الظاهر، أي يكون اسمها ضمير شأن محذوف، والجملة بعدها في محل رفع خبرها. وذلك كقول الأعشى السابق.^(١)

وهو قول أكثر النحويين ^(٢)، ونسبه السيوطي إلى الجمهور ^(٣).
الثاني: أنها تعمل مطلقاً في الظاهر والمضمَر، نحو: علمت أن زيداً قائمٌ، وعلمت أن سيقوم زيدٌ.

وهو قول طائفة من النحويين كالصيمري ^(٤)، والهروي ^(٥)، والجزولي ^(٦)، وابن عصفور ^(٧)، وطائفة من المغاربة ^(٨) وغيرهم.
الثالث: أنها لا تعمل مطلقاً لا في الظاهر، ولا في المضمَر، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية. ^(٩)
وقد نسب هذا القول إلى الكوفيين. ^(١٠)

وحجتهم زوال المشابهة بينها وبين الفعل بنقص لفظها؛ لأنها إنما

(١) راجع تعليل النحويين لإعمالها في المضمَر في: شرح المقدمة الكافية ٩٧٣ / ٣
(٢) انظر: الكتاب ١٣٧ / ٢، ١٦٣ / ٣، ١٦٤، المقنَّب ٩ / ٣، الأصول ٢٣٨ / ١، ٢٣٩،
أمالى ابن الشجري ١٥٥ / ٣، ١٥٦، شرح التسهيل لابن مالك ٤١ / ٢، ٤٠، شرح الكافية
للرضي ٣٦٨ / ٤، أوضح المسالك ٣٧٠ / ١، المغني ٧٢ / ١، المساعد ٣٣٠ / ١،
التصريح ٨٨ / ٢، شرح الأشموني ٤٤٠ / ١، حاشية الصبان ٢٩٠ / ١، ٢٩١.

(٣) انظر: الهمع ٤٥٤ / ١

(٤) انظر: التبصرة ٤٦٠ / ١

(٥) انظر: الأزهية ص ٦١ : ٦٣

(٦) انظر: المقدمة الجزولية ص ١١٥، وراجع: شرح الكافية للرضي ٤٦٨ / ٢

(٧) انظر: شرح الجمل ٤٣٦ / ١

(٨) انظر: الهمع ٤٥٤ / ١

(٩) انظر: الهمع ٤٥٣ / ١

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤ / ٨، الارتشاف ١٢٧٥ / ٣، الجنى الداني ص —

٢١٩، المغني ٧٢ / ١، الهمع ٤٥٣ / ١

عملت لأنها أشبهت الفعل. (١)

وأرى أن ما ذهب إليه الجمهور من جواز إعمالها في المضمر المحذوف هو الأولى وذلك لما يلي:

- ١- أنها إنما عملت لاختصاصها بالأسماء، وهذا الموجب لإعمالها موجود أيضاً إذا خُففت، فلا يليها الفعل، وإن يليها فالاسم مضمر فيها. (٢)
 - ٢- أنها أشبهت بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ (عَضُّ) مقصوداً به الماضي أو الأمر، والمكسورة لا تُشبه إلا الأمر نحو (جَدُّ)، فلذلك أُثرت (أن) المفتوحة المخففة ببقاء عملها، لكن على وجه يبين فيه الضعف، وذلك بأن جُعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. (٣)
 - ٣- أن المسموع عن العرب إعمالها مخففة في الضمير، لا في الظاهر كما حكاه عنهم الفراء (٤)، ولم يثبت اسمها إلا في الضرورة. (٥)
- والله أعلم،،،

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٨

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١، ٤٣٧ بتصرف، شرح التسهيل للمراي صـ

٣٥٦

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٥، شرح الأشموني ١/ ٤٤٢، ٤٤٣، وراجع:

الفاخر ٢/ ٤٤٠

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/ ٩٠، وراجع: الارتشاف ٣/ ١٢٧٥، الخزانة ٥/ ٤٢٧

(٥) انظر: رصف المباني صـ ١١٥، الارتشاف ٣/ ١٢٧٥، الجنى الداني صـ ٢١٧،

٢١٨، المغني ١/ ٧٢، ٧٣، المساعد ١/ ٣٣٠، شرح الأشموني ١/ ٤٤١، ٤٤٢

الأسماء العاملة عمل الفعل - (المصدر) إعمال المصدر المقترن بالألف واللام

قال ابن معط:

يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كاسْمِ الْفَاعِلِ وقد يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ
وإن يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا كالضَّرْبِ مِسْمَعًا فَقَالُوا ضَغْفًا^(١)

يشير ابن معط في البيت الثاني إلى قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَتَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(٢)

الشاهد في البيت قوله: (الضَّرْبِ مِسْمَعًا) حيث أعمل المصدر المقترن

بـ (أل) وهو (الضرب) في (مسمعا) فنصبه.

يعمل المصدر عمل فعله إذا صح أن يحل محله (أن والفعل)، أو (ما والفعل)، وهو في العمل على ثلاثة أحوال: ^(٣)

الأول: المضاف وعمله أكثر من غيره ^(٤)، وهو إما مضاف إلى

الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ ^(٥)، أو إلى المفعول

كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ وَآتِ الزَّكَاةَ﴾ ^(٦)

الثاني: المنون وهو المجرد من (أل) والإضافة، وعمله أقل من عمل

المضاف في السماع، لكنه أقوى منه في القياس؛ لأنه يشبه الفعل بالتكثير ^(٧)،

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٦٣

(٢) البيت من الطويل وينسب للمرار الأسدي، ولمالك بن زغبة الباهلي، وهو من شواهد: الكتاب

١٩٣/١، الحل في شرح أبيات الجمل ص ١٦٨، توجيه اللمع ص ٥١٧، شرح الألفية لابن

الناظم ص ٤١٨، شرح الكافية للموصلي ٢/ ٤٦١، الفاخر ٢/ ٧٢٠، شرح أبيات المفصل

للخوارزمي ٢/ ٨٣١، الهمع ٣/ ٤٧، شرح الأشموني ٢/ ٥٤٢، الخزائن ٨/ ١٢٩

ويروى (لحقت) مكان (كررت). المغيرة: الخيل التي تخرج للإغارة، النكول: هو
النكوص والرجوع جبناً وخوفاً، مسمع: هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة.

(٣) انظر: توجيه اللمع ص ٥١٨ وما بعدها، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٦٠، شرح الكافية

الشافعية ٢/ ١٠١٢، شرح قطر الندي ص ٢٩٠ وما بعدها، تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٤٠

(٤) انظر: شرح لتسهيل لابن مالك ٣/ ١١٥، التصريح ٣/ ٢٥٦، وراجع: شرح الكافية للرضي ٣/ ٤٠٨

(٥) سورة البقرة من الآية: ٢٥١، سورة الحج من الآية: ٤٠

(٦) سورة النور من الآية: ٣٧

(٧) انظر: شرح قطر الندي ص ٢٩٢، التصريح ٣/ ٢٥٦، ٢٥٧، شرح الأشموني ٢/ ٥٤٢

كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٠﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١١﴾﴾^(١)

الثالث: المُعَرَّفُ بـ (أل)، نحو: سرتني الضرب زيداً عمراً.

وعمله قليل في السماع ضعيف في القياس؛ لبعده عن مشابهة الفعل بدخول (أل) عليه.^(٢)

ومن شواهد إعماله قول الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَآخِي الْأَجَلَ^(٣)

فقد نصب (أغداءه) بـ (النكايه) وهو مصدر مقترن بـ (أل).^(٤) وكقول المرار الأسدي السابق.

وإعمال هذا الضرب من المصادر مذهب سيبويه^(٥)، والمبرد^(٦)، وطائفة من البصريين.

ومنعه الكوفيون، وبعض البصريين، ويقدرّون فعلاً أو مصدراً منوناً للمعمول الواقع بعده.^(٧)

(١) سورة البلد الآية: ١٤، ١٥

(٢) انظر: الحل في شرح أبيات الجمل ص ١٦٨، اللباب ١/٤٥٠، توجيه اللمع ص ٥١٩،

شرح الجمل لابن عصفور ١١٨/٢، شرح الكافية للموصل ٢/٤٦٠، الفاخر ٢/٧٢٠،

شرح قطر الندي ص ٢٩٢، التصريح ٣/٢٥٧، شرح الأشموني ٢/٥٤٢

(٣) البيت من المتقارب ولم ينسب لقائل معين، وهو من شواهد: الكتاب ١/١٩٢، تحصيل

عين الذهب ص ١٦٠، التبصرة ١/٢٤٠، شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٩٩، اللباب

١/٤٥٠، الفاخر ٢/٧٢٠، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ٢/٨٢٩، التصريح ٣/

٢٥٧، الخزانة ٨/١٢٧، النكايه: التأثير في العدو.

(٤) راجع توجيهات أخرى للبيت في: شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٤، شرح الكافية للرضي

٣/٤١٠، الخزانة ٨/١٢٧، ١٢٨

(٥) انظر: الكتاب ١/١٩٢، وراجع: الارتشاف ٥/٢٢٦١، شرح التسهيل للمراي ص

٦٩٠، تمهيد القواعد ٦/٢٨٤٣، التصريح ٣/٢٥٨

(٦) انظر: المقتضب ١/١٥٢، ١٥٣

(٧) انظر: الحل في شرح أبيات الجمل ص ١٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٤، ٦٥،

شرح الكافية للرضي ٣/٤١٠، الارتشاف ٥/٢٢٦١، توضيح المقاصد ٢/٨٤٠، شرح

التسهيل للمراي ص ٦٩٠، المساعد ٢/٢٣٤، تمهيد القواعد ٦/٢٨٤٣، التصريح ٣/

٢٥٨، الهمع ٣/٤٧، شرح الأشموني ٢/٥٤٥

وقد اختار رأيهم ابن عصفور في المقرب^(١)، وخالفه في شرح الجمل^(٢).
 وجوز الفارسي^(٣)، وجماعة من البصريين إعماله على قبح^(٤).
 وقد ذهب ابن الطراوة^(٥) وابن طلحة^(٦) إلى التفصيل بين أن يعاقب
 الضمير (أل) فيجوز إعماله، أو لا يعاقب فلا يجوز.
 فيجوزون نحو: إنك والضرب خالداً لمسيء إليه، ولا يجوزون نحو:
 عجبت من الضرب زيد عمراً.
 ووافقهما في ذلك أبو حيان^(٧).
 وقد ردَّ الشيخ خالد رأيهم بقول الشاعر: ^(٨)
 عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ وَلِلتَّارِكِ بَغْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيْرًا ^(٩)
 حيث عمل المصدر (الرزق) وهو غير معاقب للضمير.
 والرأي الذي أميل إليه هو رأي سيبويه المجوز لإعمال المصدر
 المقترن بـ (أل)؛ لأنه مؤيد بالسماع عن العرب ولو كان قليلاً.

(١) انظر: المقرب ومعه مثل المقرب ص ١٩٦

(٢) انظر: شرح الجمل ١١٨/٢

(٣) انظر: المقتصد ٥٦٣/١، ٥٦٤

(٤) انظر: الارتشاف ٢٢٦١/٥، توضيح المقاصد ٨٤٠/٢، شرح التسهيل للمراي

ص ٦٩٠، المساعد ٢٣٤/٢، ٢٣٥، تمهيد القواعد ٢٨٤٣/٦، التصريح ٢٥٨/٣،

الهمع ٤٨/٣

(٥) انظر: الارتشاف ٢٢٦١/٥، شرح التسهيل للمراي ص ٦٩٠، المساعد ٢٣٤/٢، ٢٣٥،

تمهيد القواعد ٢٨٤٣/٦، الهمع ٤٨/٣

(٦) انظر: الارتشاف ٢٢٦١/٥، توضيح المقاصد ٨٤٠/٢، شرح التسهيل للمراي

ص ٦٩٠، المساعد ٢٣٤/٢، ٢٣٥، تمهيد القواعد ٢٨٤٣/٦، التصريح ٢٥٨/٣،

الهمع ٤٨/٣

(٧) انظر: الارتشاف ٢٢٦١/٥، منهج السالك ص ٣١٣

(٨) انظر: التصريح ٢٥٨/٣

(٩) البيت من الطويل ولم ينسب لقائل معين، وهو من شواهد: منهج السالك ص ٣١٤، شرح

التسهيل للمراي ص ٦٩٠، شرح قطر الندي ص ٢٩٣، المساعد ٢٣٥/٢، ٢٣٦،

التصريح ٢٥٨/٣، شرح القطر للفاكهي ١٩٥/٢

اسم الفعل

(فَعَالٍ) المعدول عن فعل الأمر بين القياس والسماع

قال ابن معط:

وَهَا وَخَيْهَلُ وَبَلَّةُ الشُّعْرَا وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَكَ عَمْرًا
فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا
مَتَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَتَاعِهَا وَقِيلَ يَحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا (١)

يشير ابن معط في البيت الثاني إلى قول الشاعر:

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا (٢)

ويشير في البيت الثالث إلى قول الشاعر:

مَتَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَتَاعِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (٣)

والشاهد فيهما قوله: (تَرَكَهَا، مَتَاعِهَا) حيث جاءت اسم فعل من الفعل

الثلاثي (ترك، ومنع) على وزن (فَعَالٍ)، وبنيا على الكسر وكان حقهما السكون

لالتقاء الساكنين، وخصا بالكسر لأنهما مؤنثان، والكسر يختص بالمؤنث .

اختلف النحويون في القياس على (فَعَالٍ) المعدول عن فعل الأمر في

الثلاثي على قولين:

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٦٣، ٦٤

(٢) البيت من الرجز لطيف بن يزيد الحارثي، وهو من شواهد: الكتاب ١ / ٢٤١، ٣ / ٢٧١،

المقتضب ٣ / ٣٦٩، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٩٧، التبصرة والتذكرة

١ / ٢٥١، أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٥٣، الإنصاف ٢ / ٥٣٧، شرح المفصل لابن يعيش

٤ / ٥١، شرح شذور الذهب ص ١٢٤، الخزانة ٥ / ١٦١

(٣) البيت من الرجز وهو مرتبط بما قبله ولم أهتم إلى قائله، وقيل هو لراجز من بني بكر بن

وائل، وقيل من بني تميم كما في كتاب: ما بنته العرب على (فَعَالٍ) للصغاني ص ٦٧،

وهو من شواهد: الكتاب ١ / ٢٤٢، ٣ / ٢٧٠، المقتضب ٣ / ٣٧٠، ما ينصرف وما لا

ينصرف للزجاج ص ٩٦، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥١، أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٥٣،

الإنصاف ٢ / ٥٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٠، الخزانة ٥ / ١٦١

الأول: ذهب سيبويه^(١)، والأخفش^(٢) إلى جواز القياس عليها من كل فعل ثلاثي مجرد متصرف تام نحو: ضراب زيداً، أي اضربه، وقوأم، بمعنى: قم.

وجه هذا القول: أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج واحد، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه.^(٣) وقد نسب الزجاج ذلك لأكثر النحويين^(٤)، واختاره ابن معط^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، وابن عصفور^(٧)، وابن مالك^(٨)، وابن عقيل^(٩)، وناظر الجيش^(١٠) وغيرهم.

الثاني: ذهب المبرد^(١١) إلى أنه لا ينقاس في شيء أصلاً، وأنه يجب أن يقتصر فيه على ما سمع من العرب؛ لأن قياسه ابتداع لما لم يسمع عن

(١) انظر: الكتاب ٣ / ٢٨٠، وراجع: التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٢، شرح الكافية للرضي

٣ / ١٠٧، الفاخر ٢ / ٧٢٧، الارتشاف ٥ / ٢٢٩٠، المساعد ٢ / ٦٥٦

(٢) انظر: الفاخر ٢ / ٧٢٧، الارتشاف ٥ / ٢٢٩٠، المساعد ٢ / ٦٥٦

(٣) انظر: عدة السالك ٤ / ٨٣، وراجع: المرتجل ص ٢٥٢، شرح المفصل لابن يعيش

٤ / ٥٢، شرح الكافية للرضي ٣ / ١٠٧، المساعد ٢ / ٦٥٦، تمهيد القواعد ٨ / ٣٩٠١

(٤) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٩٧

(٥) انظر: شرح الألفية للموصلي ٢ / ١٠٢٣، الصفوة الصفية ٣ / ١٧١

(٦) انظر: شرح المقدمة الكافية ٣ / ٧٤٧، شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٩٤، شرح الكافية

للرضي ٣ / ١٠٧

(٧) انظر: شرح الجمل ٢ / ٣٧٦، ٣٧٨

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٢

(٩) انظر: المساعد ٢ / ٦٥٦

(١٠) انظر: تمهيد القواعد ٨ / ٣٩٠١

(١١) انظر: المقتضب ٣ / ٣٦٨، وراجع: شرح الكافية للرضي ٣ / ١٠٨، الارتشاف

٥ / ٢٢٩٠، التصريح ٤ / ١٤٧

العرب من الأسماء، فلا يقال: قَوَامٌ، ولا قَعَادٌ في معنى: قم، واقعد. (١)
وقد اختار هذا الرأي الزجاج (٢)، وابن الخشاب (٣)، وابن يعيش (٤)،
والأندلسي (٥) وغيرهم.

وقد رُدُّ قول المبرد ومن تبعه بأنه باب واحد، وقد كثر استعماله على
منهاج واحد، فكان حقيقاً بالاتساع، وإن فقد السماع. (٦)

وأرى أن رأي سيبويه ومن تبعه من جواز القياس على ما سمع على
(فَعَالٍ) هو الأظهر؛ لأن غرض النحو هو التكلم على نهج كلام العرب، ولو
وقفنا على كل شيء مسموع لا نتجاوزه لضاق الأمر بالمتكلمين باللسان
العربي، وما دام أنه قد كثر في لسان العرب بناء (فَعَالٍ) من الثلاثي، فإن
اقتياسه هو الأظهر. (٧)

والله أعلم،،،

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٤، شرح الكافية للرضي ١٠٨/٣، الارشاف ٢٢٩٠/٥،

المساعد ٦٥٦/٢، تمهيد القواعد ٣٩٠١/٨، التصريح ١٤٧/٤، عدة السالك ٨٢/٤

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٩٧

(٣) انظر: المرتجل ص ٢٥٢

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٤

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ١٠٨/٣

(٦) انظر: التصريح ١٤٧/٤

(٧) راجع: تمهيد القواعد ٣٩٠١/٨

تقديم معمول اسم الفعل عليه

قال ابن معط:

وَدُونٌ فِي الشَّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا دُونُكَهَا يَا أُمَّ لَا أَطِيقُهَا
كَذَاكَ لَوْ لَمْ يُلْغَ مَا أُنْشِدُكَ يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونُكَ^(١)

يشير ابن معط في البيت الثاني إلى قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونُكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ^(٢)

والشاهد في البيت قوله: (دَلَوِي دُونُكَ) فإن ظاهره يدل على أن (دَلَوِي) مفعول به مقدم لـ (دونك)، وبهذا الظاهر أخذ الكسائي، وجماعة من الكوفيين في أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وهذا غير جائز عند البصريين، والفراء.

يعمل اسم الفعل عمل الفعل بشرط عدم تقدم معموله عليه. هذا مذهب جمهور البصريين.

وقد عللوا ذلك بأن هذه الألفاظ فرغ على الفعل في العمل، فينبغي ألا تتصرف تصرفه، إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تتحط عن درجات الأصول.^(٣)

وقد وافق الفراء مذهب جمهور البصريين فمنع تقديم معمول اسم الفعل عليه، وأنه إذا تقدم المعمول فالواجب تقدير فعل قبله يعمل فيه، ولا

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٦٤

(٢) هذا رجز لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وهو من شواهد: المرتجل ص ٢٥٧، المقرب ومعه مثل المقرب ص ٢٠٣، الفاخر ٧٣١/٢، انتلاف النصرة ص ٣٥، التصريح ١٦١/٤، شرح الأشموني ٣/٣٧٨، الخزانة ٦/٢٠٠

المائح: هو الرجل الذي ينزل في جوف البئر ليملاً الدلاء، وذلك عند قلة الماء.

(٣) انظر: الإنصاف ١ / ٢٢٩ بتصرف، شرح الألفية لابن الناطم ص ٦١٣، ٦١٤، شرح الكافية للرضي ٣ / ٨٨، ٨٩، انتلاف النصرة ص ٣٥، الارتشاف ٥ / ٢٣١١

يكون العمل لاسم الفعل. هذا في موضع. (١)

وفي موضع آخر ذهب إلى أنه معمول لاسم فعل آخر محذوف. (٢)
وذهب الكسائي (٣)، والكوفيون إلى جواز إعمال اسم الفعل في المتقدم
عليه، فأجازوا (زيداً عليك، وعمراً عندك، وبكراً دونك). (٤)
واستدلوا للجواز بقوله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (٥)
حيث تقدم (كتاب) وهو مفعول لاسم الفعل (عليكم).
وبقول الراجز السابق:

يا أيُّها المائحُ دُلّوي دوتكا إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكا
كما استدلوا للجواز قياساً بأن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، والفعل
يجوز أن يتقدم معموله عليه، فكذلك ما قام مقامه. (٦)
وأرى أن ما ذهب إليه جمهور البصريين، والفراء من عدم جواز
تقديم معمول اسم الفعل عليه هو الراجح؛ لأن عمل اسم الفعل ليس بحق
الأصالة إنما هو بالحمل على الفعل.
يقول أبو حيان: " ألا ترى أنه لا تتصل بها ضمائر الرفع على حد
اتصالها بالأفعال، ولا تلحقها علامة التانيث كما تلحق الأفعال، وقياس
العامل بحق الأصالة إذا لم يكن متصرفاً في نفسه ألا يكون متصرفاً في
معموله، نحو: عسى، وفعل التعجب، فكيف إذا انضم إلى عدم التصرف

(١) انظر: معاني القرآن ١ / ٣٢٣

(٢) انظر: السابق ١ / ٢٦٠

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٦١٤، الفاخر ٢ / ٧٣١، الارتشاف ٥ / ٢٣١١،
شرح قطر الندى ص ٢٨٢، التصريح ٤ / ١٦١

(٤) انظر: الإنصاف ١ / ٢٢٨، شرح الكافية للرضي ٣ / ٨٩، انتلاف النصره ص ٣٤، ٣٥،
الارتشاف ٥ / ٢٣١١

(٥) سورة النساء من الآية: ٢٤

(٦) انظر: الإنصاف ١ / ٢٢٨ بتصرف، انتلاف النصره ص ٣٥

كونه لم يعمل بحق الأصالة " (١)

وأما الآية التي استدلوا بها فـ (كتاب) مفعول به لفعل محذوف،
تقديره: (الزموا كتاب الله)، ويحتمل أن يكون منصوباً على المصدرية
بفعل مضمر دل عليه ما تقدمه؛ لأن قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَتُكُمْ﴾ (٢)
فيه دليل على أن ذلك مكتوب عليهم، فكأنه قال: (كتب الله عليكم كتاباً)
فحذف (كتب) وقدم (كتاباً) وأضافه إلى فاعله. (٣)
وأما البيت فيحتمل أن يكون (دلوي) مبتدأ، و(دونك) ظرف خبر،
وليس اسم فعل، ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف، كأنه قال:
(خذ دلوي دونك)، ودونك مفسر لذلك الفعل المقدر. (٤)
وعليه فلا حجة فيما استشهدوا به.

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٣٤ / ٦ (رسالة) د/ عبد الحميد الوكيل، وراجع: المرتجل صـ
٢٥٥، الإنصاف ٢٢٩/١، اللباب ٤٦١ / ١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/١، شرح
الكافية للرضي ٨٨ / ٣، ٨٩، المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي ١٠٩/٢، المصاعد
٦٥٧/٢، تمهيد القواعد ٣٩٠.٥، ٣٩٠.٦، المقاصد الشافية ٥ / ٥١٣، ٥١٤

(٢) سورة النساء من الآية: ٢٣

(٣) انظر: الإنصاف ٢٣٠/١، شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٧/٢، اللباب ٤٦١/١، ٤٦٢،
الغرة المخفية ٥٠٩/٢، تمهيد القواعد ٣٩٠.٦ / ٨، المقاصد الشافية ٥ / ٥١٣، التصريح ٤/

(٤) انظر: الإنصاف ٢٣٤/١، ٢٣٥، شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٦/٢، اللباب ٤٦٢/١،
الفاخر ٧٣١ / ٢، التصريح ١٦٣ / ٤

(كم)

نصب مميز (كم) الخبرية عند الفصل بينهما

قال ابن معط:

وانصب بكم مفسراً إن فصلاً ككم بجود مقرأ نال العلى (١)

يشير ابن معط في هذا البيت إلى قول الشاعر:

كم بجود مقرأ نال العلى وشریف بخله قد وضعة (٢)

والبيت شاهد على نصب مميز (كم) الخبرية للفصل بينهما بالجار والمجرور. وموطن الشاهد قوله: (كم بجود مقرأ).

(كم) اسم مبهم، ولذلك لابد لها من تمييز، وتمييز الاستفهامية يكون مفرداً منصوباً، وتمييز الخبرية يكون مخفوضاً، ويكون مفرداً وجمعاً. (٣)

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٧٣

(٢) البيت من الرمل ونسب لأنس بن زئيم الكنانى في ديوانه ص ١١٣، وقيل هو لعبد الله بن كرز، وقيل هو لأبى الأسود الدؤلى، وهو من شواهد: الكتاب ١٦٧/٢، المقتضب ٦١/٣، الأصول ٣٢٠/١، الجمل في النحو للزجاجي ص ١٣٦، الإنصاف ٣٠٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٤، شرح الأشموني ١٥٦/٤، الخزانة ٤٦٨/٦ ويروى البيت (وكريم بخله). (المقرف): الذي ليس له أصالة من جهة الأب، (وضعه) جعله وضعاً دينياً خسيماً.

ويروى (مقرف) بالنصب، والرفع، والجر، فالنصب كما في أعلى، وأما الرفع فعلى أن (كم) هنا ظرف يدل على تكثير المرات، ورفع (المقرف) بالابتداء، وجملة (نال العلى) خبره، والتقدير: (كم مرة مقرف نال العلا بجود)، وأما الجر: فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) ومجرورها، وذلك للضرورة الشعرية، كما يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف.

راجع: الجمل في النحو للزجاجي ص ١٣٧ بتصريف، شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٦٥٦، الخزانة ٤٦٨/٦

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢ بتصريف، وراجع: اللباب ١ / ٣١٥

هذا وقد ذهب سيبويه، وابن مالك إلى أنه إذا كان الفاصل جملة، أو ظرفاً وجاراً ومجروراً معاً، فإنه يجب نصب المميز مطلقاً، أما إذا كان الفاصل ظرفاً فقط، أو جاراً ومجروراً فقط جاز النصب والجر مع ترجيح النصب، والجر مخصوص بالشعر. (١)

فمثال الجملة قول القطامي:

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ (٢)
والتقدير: كم فضل نالني، فلما فصل نصب.

ومثال الظرف والجار والمجرور معاً قول الشاعر:

تَوْؤُمُ سِنَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوِّباً غَارُهَا (٣)

والتقدير: كم محدوب غارها دونه من الأرض، إلا أنه لما فصل بينهما نصب (محدوباً).

(١) انظر: الكتاب ١٦٥/٢، ١٦٧، ١٦٨، شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢: ٤١٨، شرح الكافية الشافية ٨/٤، ١٧٠، توضيح المقاصد ١٣٣٨/٣: ١٣٤٠، المساعد ١١٢/٢، ١١٣، عدة السالك ٢٦٨/٤

(٢) البيت من البسيط في ديوانه ص ٣٠، وهو من شواهد: الكتاب ١٦٥/٢، المقتضب ٦٠/٣، المرتجل ص ٣١٨، الإنصاف ٣٠٥/١، توجيه اللمع ص ٣٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٤، شرح الأشموني ١٥٨/٤، الخزانة ٤٧٧/٦ (العدم): الفقر، (الإقتار): الافتقار

والشاهد في البيت قوله: (كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً) حيث نصب تمييز (كم) الخبرية لما فصل بين (كم) ومميزها بالجملة.

(٣) البيت من المتقارب لزهير بن أبي سلمى، وقيل لابنه كعب وليس في ديوانهما، وهو من شواهد: الكتاب ١٦٥/٢، الإنصاف ٣٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤، شرح الكافية للموصلي ٣٩٠/٢، الفاخر ٨٦٠/٢، شرح التسهيل للمرادي ص ٦١٤، شرح الأشموني ١٥٨/٤.

(تؤم): تقصد، (الغار): الغائر المطمئن من الأرض.
والشاهد في البيت قوله: (وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوِّباً) حيث نصب تمييز (كم) الخبرية لما فصل بين (كم) ومميزها بالظرف، والجار والمجرور.

ومثال الظرف قول الشاعر:

كَمْ دُونَ مِئَةِ مَوْمَةِ يَهَالُ لَهَا إِذَا تَنِمَّهَا الْخَرِيتُ ذُو الْجَلْدِ (١)

ومثال الجار والمجرور البيت السابق محل الاستشهاد.

(١) البيت من البسيط لذي الرمة، وهو في ملحقات ديوانه ص ٦٦٥، و من شواهد: شرح

التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٢١، شرح التسهيل للمرادي ص ٦١٤، توضيح المقاصد

٣ / ١٣٣٨، المساعد ٢ / ١١٢، عدة المسالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ٤ / ٢٦٨، شرح

الأشعري ٤ / ١٥٥

(مومة): مغارة، (يهال لها) يفزع منها، (الخرية) الماهر الحاذق، (ذوالجلد) صاحب
القوة.

والشاهد فيه قوله: (كم دون مئة مومة) حيث فصل بين (كم) الخبرية ومميزها بالظرف
وبقي على جره.

ثانياً: الشواهد الصرفية:

التصغير

تصغير المفرد الدال على الجمع (اسم الجمع)

قال ابن معط:

أولها جَمِيعُهَا قَدْ ضُمًّا وللثلاثي فُعِيلٌ حَتَمًا
فَقُلْ مُمَثِّلًا لَذاكَ رَاوِيًا أَخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا (١)

يشير ابن معط في بيته الثاني إلى قول أحبحة بن الجلاح:

بَنَيْتُهُ بِغُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا (٢)

والبيت شاهد على أن (رُكْبِيًّا) تصغير (رُكْبٍ)، و(رُجَيْلًا) تصغير (رُجُلٍ)، فهما اسمان مفردان يقعان على الجمع، ولذلك صُغِرَا على لفظهما، ولو كنا جمع (رُكْبٍ، ورُجُلٍ) لما جاز تصغيرهما على لفظهما؛ لأن (فُعْلًا) ليس من أبنية جموع القلة، فلما صغروه على لفظه دل على أنه اسم للجمع. (٣)
هذا مذهب سيبويه حيث قال: " هذا باب تحقير ما لم يُكسَّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته إلا أنه يعني به الجميع، وذلك قولك في قَوْمٍ: قَوْمٌ، وفي رَجُلٍ: رُجَيْلٌ.... " (٤)

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٨٠

(٢) البيت من الرجز وهو من شواهد: المنصف ٢ / ١٠١، البيان في غريب إعراب القرآن للأبلي

١ / ٣٨٨، ٢ / ١٣٦، الغرة المخفية ٢ / ٦٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧٧، شرح الشافية

للرضي ٢ / ٢٠٢، ٣ / ٢٠٣، تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٠ / ٤٨٦٩، خزنة الأدب ٦ / ٢٥٤

(٣) انظر: الصفوة الصفية ٣ / ٣٨٦ بتصرف، وراجع: شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٠٣، تمهيد

القواعد لناظر الجيش ١٠ / ٤٨٦٩

(٤) انظر: الكتاب ٣ / ٤٩٤، وراجع: المقتضب ٢ / ٢٩١، المنصف ٢ / ١٠١، التبصرة

والتذكرة ٢ / ٦٧٩، البيان في غريب إعراب القرآن للأبلي ١ / ٣٨٨، ٢ / ١٣٦، شرح

الجمال لابن خروف ٢ / ١٠٢٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧٧، شرح الجمل لابن

عصفور ٣ / ١٣٩، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩١٦، الارتشاف ١ / ٣٨٢، شرح التسهيل

لناظر الجيش ١٠ / ٤٨٦٩

فسيبويه يصغر اسم الجمع على لفظه، فيقول في: نَفَر، سَفَر،
وَرَكَب: نَفَيْر، وَسُقَيْر، وَرُكَيْب، في حين أن الأخفش يرده إلى المفرد
ويصغره ثم يجمعه جمعاً سالماً فيقول في: رَكَب، وَسَفَر: رُوَيْكِبُون،
وَسُوَيْقِرُون، وفي طَيْر: طُوَيْرَات، وفي زَوْر: زُوَيْرُون للمذكر، وزُوَيْرَات
للمؤنث. (٢)

وأرى أن قول سيبيويه هو الصواب لما سبق. (٣)

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٣، وراجع: المنصف ١٠١/٢، التبصرة والتذكرة

٦٧٩/٢، البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٨٨/١، ١٣٦/٢، شرح الجمل لابن

خروف ۱۰۲۴/۲، شرح المفصل لابن يعيش ۷۷/۵، شرح الجمل لابن عصفور ۳/

١٣٨، الارتشاف ١/ ٣٨٢، تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٠/ ٤٨٦٩، الجمع ٣/ ٣٤٩

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٦٧٩، ٦٨٠، شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٢، ٢٠٣

(٣) انظر: المنصف ١٠١ / ٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٣٩ / ٣، وراجع ترجيح رأي

سببويه وتعليل ذلك في: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٥، ٧٨

تصغير أسماء الإشارة

قال ابن معط:

مِثْلُ شُدُوذٍ قَوْلِهِمْ هَازِبًا تَصْغِيرُ هَذَا وَكَذَا اللَّتَيَا
كَمِثْلِ قَوْلِ الْقَائِلِ الْمَرْوِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ (١)

يشير ابن معط في بيته الثاني إلى قول الراجز:

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّي ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ (٢)

وهو شاهد على تصغير اسم الإشارة (ذلك) على (ذِيَالِكِ)، وذلك على غير القياس المعمود في باب التصغير من (فُعِيلٌ، وفُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ)؛ لأنه مبني. لما كان التّصغير من جملة تصاريح الأسماء المتمكنة ناسب ذلك ألا يلحق اسماً غير متمكن. (٣) ولذلك لا يُصَغَّرُ من الأسماء المتوعدة في البناء إلا أسماء الإشارة غير المكانية، (والذي، والتي) من الموصولات وتثنيها، وجمعها. (٤) وكان حق اسم الإشارة أن لا يصغر؛ لغلبة شبه الحرف عليه، ولأن أصله على حرفين، لكنه لما تَصَرَّفَ تَصَرُّفَ الأسماء المتمكنة فَوُصِفَ ووُصِفَ به، وتُثْنِي وَجُمِعَ، وأُنْثِ أَجْزِي مُجْزَأَهَا في التصغير، ولما كان

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٨١

(٢) هذا الرجز يُنسب إلى روبة، وهو ضمن الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه مجموع أشعار العرب ص ١٩٠، وينسب إلى غيره وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٠، ١٦٤، توجيه اللمع ص ٥٦٧، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٥، الفاخر ٢/ ٤٣٠، ٩٠٧، توضيح المقاصد ١/ ٥٢٨، شرح الأشموني ١/ ٤١٦ وقيل في معنى هذا الرجز: إن أعرابياً قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره، وطالبها بإثبات أبوته له باليمين.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٤، شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٩٣، الفاخر ٢/ ٩٠٧، توضيح المقاصد ٣/ ١٤٤٠

(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٣٩٢، شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٩٣

تصغيرها على خلاف الأصل خُولِفَ بتصغيرها تصغير الأسماء المتمكنة، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وغُوِّضَ من ضمِّه ألفٌ مزيدهُ في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء التصغير ثالثة ساكنة. (١)

فقالوا في تصغير (ذا، وتا): (ذَيَّا، وتَيَّا). والأصل: (ذَيَّيَّا، وتَيَّيَّا) بثلاث ياءات: الأولى عين الكلمة، والثانية ياء التصغير، والثالثة لامها، فاجتمع ثلاث ياءات وذلك مستثقل، فحذفوا إحدى الياءات، ولم يكن من سبيل إلى حذف ياء التصغير لأنها علامة، ولا حذف الياء التي بعد ياء التصغير؛ لأن بعدها ألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً، فلو حذفوها حركوا ياء التصغير وهي لا تكون متحركة، فحذفوا الياء الأولى، فبقى (ذَيَّا، وتَيَّا)، وحصلت ياء التصغير ثانية. (٢)

وقالوا في تثنيتهما: (ذَيَّان، وتَيَّان) رفعاً، و(ذَيَّين، وتَيَّين) نصباً وجرأً.

وقالوا في تصغير (ذاك) (ذَيَّاك)، فالكاف للخطاب فلا يتغير، والتصغير إنما هو لـ (ذا)، وفي (ذلك) (ذَيَّاك) فهو للمتباع، واللام زيدت لتباعده فلا يتغير، وكذلك الكاف، والتصغير إنما هو لـ (ذا) أيضاً. (٣)

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٨٤، الغرة المخفية ص ٦٤٠، ٦٤١، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٤، شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٩٣، شرح ألفية ابن معط للموصلية ٢/ ١٢١٨، الفاخر ٢/ ٩٠٧، تمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٧١، التصريح ٥/ ١٧٦، الهمع ٣/ ٣٥٢، التبيان في تصريف الأسماء د / كحيل ص ٢٣٢، ٢٣٣

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٠٦، ٧٠٧، توجيه اللمع ص ٥٦٦، الباب ٢/ ١٧٢، ١٧٣، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٤، ١٩٢٥، شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٩٣، المساعد ٣/ ٥٢٣، المقاصد الشافية ٧/ ٤٢٠، ٤٢١، التصريح ٥/ ١٧٧، ١٧٨، التبيان في تصريف الأسماء د/ كحيل ص ٢٣٣

وهذا يستقيم على قول البصريين: إن (ذا، وتا) ثلاثي الوضع، وأن ألفه عن ياء، وعينه ياء محذوفة، وأن الأصل: ذَيَّي، وتَيَّي.

وأما على قول الكوفيين، والسهيلي إن الاسم هو الذال وحدها، والألف زائدة، والكلمة على حرف واحد فلا يستقيم.

انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٤٤١، المساعد ٣/ ٥٢٦، التصريح ٥/ ١٧٧

(٣) انظر: البيان في شرح اللمع ص ٦٥٠، راجع: توجيه اللمع ص ٥٦٦، شرح الكافية

الشافية ٤/ ١٩٢٤، ١٩٢٥، شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٩٣

الإبدال (إبدال الياء جيماً)

قال ابن معط:

والياءُ جِيماً فيه للمُحتَجِّ خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ ^(١)
يشير ابن معط في هذا البيت إلى أبيات تنسب لرجل من البادية منها:
خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشَجِ
وَبِالْفَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنَجِ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّنِصَجِ ^(٢)
وهذه الأبيات شاهد على إبدال الياء المشددة جيماً في الوقف، وذلك
في قوله: (عَلَج، العَشَج، الْبَرْنَج، الصَّنِصَج)، إذ الأصل فيها:
(أبو عَلِي، العَشِي، الْبَرْنِي، الصَّنِصِي). تبدل الجيم من الياء في الوقف
إذا كانت مشددة إبدالاً مطرداً متطرفة أو غير متطرفة، نحو: تَمِيحٌ،
وعَوْجَجٌ في: تَمِيحِي، وعَوْجِي. ومن ذلك الأبيات السابقة محل الاستشهاد.
ومنه أيضاً قول الشاعر:
كَانَ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوْلُ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونُ الْأَجْلِ ^(٣)

(١) انظر: الدرة الألفية ص ٩٨

(٢) هذه الأبيات من الرجز تنسب لرجل من البادية لم يعين اسمه، وهي من شواهد: الكتاب
١٨٢/٤، المنصف ١٧٨/٢، ٧٩/٣، شرح شواهد الشافعية ص ٢١٢، ٢١٣، للممتع
لابن عصفور ص ٢٣٤، الفاخر ٩٤٤/٢، تمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٢٤٩/١٠،
التصريح ٣٦٥/٥، شرح الأشموني ٤٧١/٤ ويروى (كئل) مكان (فلق)، والفلق:
جمع فلقه وهي القطعة، و(البرنج) يريد به البرني، وهو نوع من أجود التمر.

(٣) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي وهو من شواهد: المفصل ص ٤٩١، المتمتع لابن
عصفور ص ٢٣٥، المقرب ومعه مثل المقرب ص ٥٢٩، شرح الشافعية للرضي
٢٢٩/٣، شرح شواهدهما ص ٤٨٥، شرح ألفية ابن معط للموصلي ١٣٦١/٢، الإقليد
٢٠٤٩/٤، اللسان (شول) و(عبس) و(أجل) و(أول).
(الشؤل): جمع شائل وهو المرتفع، و(العنسن): ما يمس على قلب البعير من البعر
والبول، (والأجل، والإيل) الذكر من الأوعال.
والشاهد في البيت قوله: (الأجل) حيث أبدل الياء المشددة جيماً في غير الوقف.

فأبدل الياء جيماً وهي غير طرف في (الإجَل)، أي الإيل.
ويسمى هذا الإبدال بالعججه^(١)، وينسب إلى عدة قبائل منها
قُضَاعَة، وطِيء، وبعض تميم، وأسد.^(٢)
وقد علل العلماء هذا الإبدال فقال النيلي: "الجيم تُبدل من الياء في الوقف؛
لأنهم كَرِهوا الوقف على الياء إما لخفائها فأبدلوا منها الجيم؛ لأنها من مخرجها،
وهي أظهر منها، وإما لأن الياء تشبه الحركة، ولذلك تُحذف في الجزم كما
تُحذف الحركة، فلم يُوقف عليها كما لم يُوقف على الحركة" ^(٣)
وقد جاء إبدال الجيم من الياء الخفيفة في الوقف أيضاً، ولكنه أقل من
المشددة، ومن ذلك قول الراجز:

لا هُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتَجَ فلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجْ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يَنْزِي وَفَرَّتَجَ^(٤)
يريد: حَجَّتِي، وَبِي، وَوَفَرَّتِي.

- (١) وهي إبدال الياء المشددة أو المخففة جيماً إذا تطرفت إثر عين، أو لم يسبقها عين.
انظر: التصريح ٥/ ٣٦٥، ٣٦٦
(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٢، شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٨٧، شرح شواهد ص ٢١٢،
٢١٣، الارتشاف ١/ ٣٢٩، ٣٣٠، شرح التسهيل لناظر الجيش ١٠/ ٥٢٤٩، التصريح
٥/ ٣٦٥، شرح الأشموني ٤/ ٤٧٣
(٣) انظر: الصفوة الصفية ٤/ ٦٣٦، وراجع: الباب ٢/ ٣٥٠، الغرة المخفية ٢/ ٧٧١، شرح
المفصل لابن يعيش ١٠/ ٥٠، شرح الشافية ٣/ ٢٢٩، شرح ألفية ابن معط للموصلي
٢/ ١٣٦٠، الإقليد ٤/ ٢٠٤٨، التبيان في تصريف الأسماء د/ كحيل ص ٣٥٣
(٤) هذا الرجز ينسب لأعرابي من البادية لم يعين اسمه، وهو من شواهد: شرح الشافية
للرضي ٢/ ٢٨٧، وشرح شواهد ص ٢١٥: ٢١٨، الممتع لابن عصفور ص -
٢٣٥، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٢/ ١٣٦١، شرح التسهيل لناظر الجيش
١٠/ ٥٢٥٠، التصريح ٥/ ٣٦٦، شرح الأشموني ٤/ ٤٧٢

(الأقْمَرُ): الأبيض، و(النَّهَاتُ): النَّهَاقُ، و(يَنْزِي): يُحْرِكُ، و(الوْفَرَةُ): الشَّعْرُ،
والشاهد في البيت: إبدال الجيم من الياء الخفيفة في: (حَجَّتَجَ، و بَجْ، وَفَرَّتَجَ).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد،،،،،

فهذا البحث عن الشواهد الشعرية (النحوية والصرفية) والتي ضمنتها (ابن معطٍ) ألفيته كشف عن عدد من النتائج منها:

- ١ - أن (ابن معطٍ) أول من نظم ألفية في النحو العربي.
- ٢ - نظم (ابن معطٍ) ألفيته على بحرین هما الرجز والسريع، وكان ذلك سبباً في قلة انتشارها.

- ٣ - استطاع (ابن معطٍ) أن يضمّن ألفيته كثيراً من الشواهد الشعرية (النحوية و الصرفية) ^(١)، وأن يدمجها في نظمه، وقد تنوع هذا التضمين على ما يلي:

— كان يضمّن بعض أبيات ألفيته كلمة أو كلمتين من الشاهد الشعري. ^(٢)

- كان يضمّن بعض أبيات ألفيته شطر بيت من الشاهد الشعري. ^(٣)
- كان أحياناً يضمّن ألفيته شاهداً شعرياً كاملاً بشطريه. ^(٤)
- كان أحياناً أخرى يضمّن بيتاً من ألفيته شاهدين بكلمتين. ^(٥)

- ٤ - أن الأبيات التي ضمنتها (ابن معطٍ) ألفيته ترجع جميعها إلى عصور الاحتجاج.

(١) ضمّن ألفيته أيضاً شواهد من القرآن الكريم، ومن كلام العرب المنثور.

(٢) راجع: البحث ص ٧٥٤، ٧٦١، ٧٧٤، ٧٨١، ٧٨٣، ٧٨٦، ٧٩١، ٧٩٤

(٣) راجع: البحث ص ٧٥٨، ٧٦٦، ٧٧٢، ٧٨٨، ٧٩٧، ٨٠٠، ٨٠٣، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١١

(٤) راجع: البحث ص ٧٦٩، ٧٧٨

(٥) راجع: البحث ص ٧٦٤

٥ - ظهر من خلال الألفية ميله إلى رأي البصريين ، وعلى رأسهم سيبويه ، وكان يشير إلى ذلك في نظمه ومن ذلك:

— أنه اختار رأي سيبويه في أن الحال قد يأتي معرفة، وذلك إذا كان مؤولاً بنكرة. ^(١)

— أنه اختار رأي سيبويه، والأخفش في جواز القياس على (فعال) المعدول عن فعل الأمر، وذلك بقوله: (فَحَاكِهَا)، أي فقس عليها. ^(٢)

— اختار رأي البصريين في أن مميز (كم) الخبرية يكون منصوباً إذا فصل بينهما بفاصل. ^(٣)

٦ - إشارته في الألفية إلى بعض لغات العرب. ^(٤)

٧ - إشارته في الألفية إلى الخلاف النحوي في بعض المسائل. ^(٥)

وبعد.....

فهذه بعض النتائج التي لمستها من خلال هذه الدراسة والتي أدعو الله عز وجل أن أكون قد وفقت فيما قمت به من عمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

عبد الملك أحمد السيد شتيوي

(١) راجع: البحث ص ٧٧٤

(٢) راجع: البحث ص ٧٩٧

(٣) راجع: البحث ص ٨٠٣

(٤) راجع: البحث ص ٧٨١

(٥) راجع: البحث ص ٧٥٤

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرجي الزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدنى الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأزهية فى علم الحروف تأليف/ على بن محمد النحوى الهروى تحقيق/ عبد المعين الملوحي ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف / خير الدين الزركلى دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.
- الاقتراح فى علم أصول النحو تأليف / الحافظ عبد الرحمن جلال الدين السيوطى تحقيق وتعليق الدكتور/ حمدى عبد الفتاح مصطفى خليل الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- الإقليد (شرح المفصل) تأليف / تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندى تحقيق الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كته الدراويش مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- أمالي ابن الشجرى (هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى) تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحى الناشر مكتبه الخانجي بالقاهرة مطبعة المدنى الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف/ جمال الدين القفطى تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف /
كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري، ومعه كتاب الإنصاف من
الإنصاف تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة المصرية صيدا
بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب غدة
المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد دار
الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل للشيخ / أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف
بأبن الحاجب النحوي تحقيق وتقديم الدكتور / موسى بنأي العللي الجمهورية
العراقية (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) إحياء التراث الإسلامي .
- البداية والنهاية في التاريخ للإمام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبي
الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ -
مطبعة السعادة بالقاهرة.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن
السيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، الطبعة الثانية
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- البيان في شرح اللمع إملاء / الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي دراسة وتحقيق
الدكتور / علاء الدين حموية دار عمار للنشر والتوزيع عمان - الأردن
الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري تحقيق الدكتور / طه
عبد الحميد طه، مراجعة / مصطفى السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٦م
- تاريخ آداب اللغة العربية تأليف / جورجى زيدان منشورات دار مكتبة الحياة
بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.
- تاريخ الأدب العربي ألفه بالألمانية كارل بروكلمان، الإشراف على الترجمة
العربية أ.د/ محمود فهمي حجازي الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥م.
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق
الدكتور / فتحى أحمد مصطفى على الدين، مطبوعات جامعة أم القرى ، دار
الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- التبيان في تصريف الأسماء للدكتور / أحمد حسن كحيل مطبعة السعادة الطبعة الخامسة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف / أبي البقاء العكبري تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشننمري حققه وعلق عليه الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور/ السيد تقي عبد السيد ١٤٠٦هـ.
- تذكرة الحفاظ للإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، صُحح من النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد زين الدين بن عبد الله الأزهرى دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرى حققه / عبد السلام هارون وآخرون للدار المصرية للتأليف والترجمة مطابع سجل العرب.
- توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني دراسة وتحقيق أ.د / فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو صنفه / أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي حققه وقدم له الدكتور/ علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني صنعه/الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق

- الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
 - حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى تأليف/ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي شركة ومطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
 - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
 - الحل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي دراسة وتحقيق الدكتور/ مصطفى إمام مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، توزيع مكتبة المتنبى الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف /عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح /عبد السلام مجد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
 - الخصائص صنعته / أبو الفتح عثمان بن جني بتحقيق / محمد علي النجار المكتبة العلمية.
 - الدرة الألفية لابن معطي تقديم وتحقيق د/ إمام حسن الجبوري، مطبعة الأمانة الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تصحيح الشيخ/ محمد سيد جاد الحق القاهرة ١٩٦٨م.
 - ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) شرح وتعليق الدكتور / محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
 - ديوان أنس بن زئيم ضمن (شعراء أمويون) تحقيق / نوري حمودي القيسي عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية بغداد ط/١ ١٩٨٥ م
 - ديوان تأبط شرا اعتنى به / عبد الرحمن المصطاوي دار المعرفة - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

- ديوان جميل بئينة جمع وتحقيق وشرح الدكتور/ حسين نصار الناشر مكتبة مصر بالفجالة سعيد جوده السحار وشركاه.
- ديوان الفرزدق دار صادر - بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م
- ديوان القطامي تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب دار الثقافة - بيروت الطبعة الأولى ١٩٦٠م.
- ديوان كثير عزة جمعه وشرحه د/ إحسان عباس نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت - لبنان ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري دار صادر بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- سر صناعة الإعراب تأليف / إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداي، دار القلم دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سنن النسائي تحقيق / السيد محمد السيد - سيد عمران - علي محمد علي - ط: دار الحديث - الأولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- سير أعلام النبلاء تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الجزء الأول حقق نصوصه ، وخرج أحاديثه ، وعلق عليه / شعيب الأرناؤوط ، حسين الأسد، والجزء الثاني والعشرون حققه الدكتور/ بشار عواد معروف ، الدكتور / محي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه الأديب، أبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي، طبع عن نسخة المصنف المحفوظة في دار الكتب المصرية العامة مع مقابلة بعضها بنسختين في الدار أيضا ، وبعضها بنسخة الأمير عبد القادر الحسيني الجزائري أعلى الله مقامهم في النعيم، دار المسيرة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهد عالم الكتب مكتبة النهضة العربية الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي تحقيق / محمد الريح هاشم دار الجبل - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- شرح أبيات المُفَصِّل لفخر الدين الخوارزمي دراسة وتحقيق / محمد نور رمضان يوسف منشورات كلية الدعوة الإسلامية بليبيا الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك حققه ، وشرح شواهد، ووثق آراءه، وعَرَّف بالنهاة، ووضع فهارسه الدكتور/عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد الناشر المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح ألفية ابن معطي للموصلي تحقيق ودراسة / على موسي الشوملي الناشر/ مكتبة الخريجي الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حققه، وضبطه، وشرح شواهد، ووضع فهارسه الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجبل - بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور /عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمرادي تحقيق ودراسة / محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد مكتبة الإيمان بالمنصورة الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لناظر الجيش دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور قدم له، ووضع هوامشه، وفهارسه / فواز الشعار إشراف د/ إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي محمد بن علي بن خروف الإشبيلي تحقيق ودراسة الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩هـ ، مطبوعات

جامعة أم القرى.

■ شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس منشورات مؤسسة الصادق تهران خيابان خسرو ١٣٩٨هـ -

١٩٧٨م

■ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي حققها، وضبط غريبها، وشرح مبهمها الأساتذة / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

■ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

■ شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ لجمال الدين محمد بن مالك تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري.

■ شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي حققه وعلق عليه الدكتور / عبد الفتاح سليم دار المعارف الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

■ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

■ شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور / على الشوملي دار الكندي للنشر والتوزيع دار الأمل للطباعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

■ شرح كافية ابن الحاجب المسمي بـ (الفوائد الضيائية) لنور الدين عبد الرحمن الجامي دراسة وتحقيق الدكتور / أسامة طه الرفاعي دار الأفاق العربية طبعة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

■ شرح للكافية الشافية لابن مالك حققه وقدم له الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي مطبوعات جامعة أم القرى.

■ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي حققه، وقدم له، وعلق عليه الدكتور / رمضان عبد التواب، والدكتور / محمود فهمي حجازي، والدكتور / محمد

- هاشم عبد الدايم الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري حققه الدكتور / فائز فارس الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
 - شرح اللمع في النحو لأبى زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزي تحقيق الدكتور / السيد تقي عبد السيد الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
 - شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى القاهرة.
 - شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف / صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
 - شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب دراسة وتحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر أحمد الناشر / مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة - الرياض الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
 - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب دراسة وتحقيق الدكتور / موسي بناي علوان العليلي مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
 - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصغير لابن مالك تحقيق وتعليق / محمد فؤاد عبد الباقي الناشر مكتبة دار العروبة.
 - صحيح البخاري تحقيق الدكتور / مصطفى ديب البغا طبعة دار ابن كثير - اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
 - الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين، تحقيق الدكتور / محسن بن سالم العميري جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ.
 - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر تأليف / السيد محمود شكري الألوسي، شرحه / محمد بهجة الأثري البغدادي دار الأفاق العربية الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
 - الطبقات السنية في تراجم الحنفية للمولى تقي الدين بن عبد القادر النميري الداري المصري الحنفي تحقيق / عبد الفتاح محمد الحلو مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي يشرف على إصدارها/ محمد توفيق عويضة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م القاهرة.
 - العبر في خبر من غبر لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، حققه وضبطه على

مخطوطتين / أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

■ عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك بهامش أوضح المسالك تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

■ عصور الاحتجاج في النحو العربي تأليف الدكتور / محمد إبراهيم عباده دار المعارف ١٩٨٠م.

■ علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق تحقيق ودراسة الدكتور / محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

■ الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز تحقيق / حامد محمد العبدلي الناشر / دار الأنبار بغداد الرمادي مطبعة العاني.

■ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر تأليف / محمد بن أبي الفتح البعلي تحقيق الدكتور / ممدوح محمد خسارة مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

■ الفصول الخمسون لابن معط تحقيق ودراسة د / محمود محمد الطنحاني عيسى البابي الحلبي وشركاه.

■ الفصول المفيدة في الواو المزيدة تصنيف الإمام الحافظ / صلاح الدين العلاني تحقيق الدكتور / حسن موسى الشاعر دار البشير للنشر والتوزيع عمان - الأردن الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

■ الفلاكة والمفلكون تأليف الإمام العالم العلامة أحمد بن علي الدلحي مطبعة الشعب بمصر سنة ١٣٢٢هـ.

■ في أصول النحو لسعيد الأفغاني مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

■ القياس في اللغة العربية للدكتور / محمد حسن عبد العزيز دار الفكر العربي الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

■ الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف تأليف / الإمام لبي العباس المبرد حقه، وعلق عليه، ووضع فهارسه د/ محمد أحمد الدالي مؤسسة الرسالة ط ٢/.

■ الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح الشيخ /

عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى.

■ كشف السر عن حروف الجر تأليف الدكتور / ناصر حسين علي طبع
بالمطبعة التعاونية بدمشق الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

■ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعالم الفاضل الأديب والمؤرخ
مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة
المؤلف مجردا عن الزيادات والواحق من بعده وتعليق حواشيه ثم بترتيب
الذبول عليه وطبعها العبدان الفقيران إلى الله الغني محمد شرف الدين بالنقيا
أحد المدرسين بجامعة استنبول المحمية والمعلم رفعت بيلكه الكليس.

■ الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر للدكتور / عبد الفتاح
الحموز دلو عمار - دار البيارق - الأردن الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

■ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري
تحقيق الدكتور / عبد الإله نبهان ، غازي مختار طليمات دار الفكر
المعاصر بيروت - لبنان دار الفكر دمشق - سورية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

■ لسان العرب لابن منظور دار صادر - بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

■ ما بنته العرب على (فعال) للصغاني تحقيق د/ عزة حسن مطبوعات المجمع
العلمي العربي بدمشق دمشق ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

■ ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج تحقيق الدكتورة / هدى
محمود قراة الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدنى الطبعة الثالثة
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

■ مجالس ثعلب شرح وتحقيق / عبد السلام محمد هارون دار المعارف الطبعة
الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

■ مجمع الأمثال للميداني تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى البابي الحلبي
وشركاه.

■ مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان روبة بن العجاج وعلى أبيات
مفردات منسوبة إليه اعتنى بتصحيحه وترتيبه / وليم بن الورد البروسى

■ مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو تأليف الدكتور / مهدي
المخزومي الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى

البابى الحلبي وأولاده بمصر.

■ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان تأليف الإمام / أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياقعي اليمنى المكي المتوفى سنة ٧٦٨ هـ الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م الناشر دار الكتاب الإسلامي القاهرة.

■ المرتجل لأبي عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب حققه، وقدم له / علي حيدر دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

■ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة الدكتور / محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

■ المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري مهد له، وحققه الدكتور / عبد الفتاح سليم مكتبة الأزهر الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

■ المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة الدكتور / محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م

■ المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي دراسة وتحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد.

■ المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل تحقيق وتعليق د/محمد كامل بركات مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

■ معاني القرآن للفراء بتحقيق / أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار دار السرور.

■ معجم البلدان لياقوت الحموي دار صادر - بيروت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

■ معجم المؤلفين تراجم مصنف الكتب العربية تأليف عمر رضا كحالة الناشر مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان بدون تاريخ.

■ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري قدم له، ووضع حواشيه، وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه وراجع د/ إميل بديع يعقوب منشورات / محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

■ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري قدم له، ووضع هوامشه، وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب منشورات / محمد علي بيضون دار الكتب العلمية

بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

■ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي تحقيق مجموعة من الأساتذة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

■ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢ م سلسلة كتب التراث.

■ المقتضب صنعه / أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضمية مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف المصرية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

■ المقدمة الجزولية في النحو للجزولي تحقيق وشرح الدكتور / شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه الدكتور / حامد أحمد نيل، والدكتور / فتحي محمد أحمد جمعه، مطبعة أم القرى للطبع والنشر والتوزيع الطبعة الأولى بالقاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

■ المقرب ومعه مثل المقرب تأليف / أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي تحقيق وتعليق ودراسة / عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض منشورات محمد علي ببيضون دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

■ الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة مكتبة لبنان ناشرون الطبعة الأولى ١٩٦٩ م.

■ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد بهامش شرح ابن عقيل دار التراث الطبعة للعشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

■ المنصف لابن جني شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني تحقيق / إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين دار إحياء التراث القومي الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٤٥ م.

■ المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي دراسة وتحقيق الدكتور / هادي عبد الله ناجي مكتبة الرشد الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ -

- منهج السالك في الكلام علي ألفية ابن مالك لأبي حيان النحوي
الأندلسي أخرجه / محمد يعقوب تركستاني طبع بأمريكا سنة ١٩٤٧م
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف الشيخ / محمد الطنطاوي دار
المنار ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تأليف / الإمام جلال الدين عبد
الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق / أحمد شمس الدين منشورات
محمد علي بيضون دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن
محمد بن أبي بكر بن خلكان حققه الدكتور / إحسان عباس دار الثقافة
- بيروت - لبنان .

الرسائل ، والدوريات :

- اختيارات شهاب الدين الخوي واستدراكاته من خلال شرحه لفصول ابن معط
رسالة ماجستير للباحث / عبد الملك شتيوي مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بالمنصورة
- التذييل والتكميل رسالة دكتوراه الجزء السادس تحقيق الدكتور / عبد الحميد محمود
حسان الوكيل .

- صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية العدد : ٢٢
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

- مجلة الذخائر مجلة فصلية مُحَكَّمة تُعنى بالآثار والتراث والمخطوطات
والوثائق لبنان - بيروت عدد (٢٧ ، ٢٨) السنة السابعة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧٣٩ : ٧٣٧	المقدمة.
٧٥٢ : ٧٤١	• المبحث الأول: (ابن مَظ، والشعر المُحتج به)
٧٤٨ : ٧٤٢	• المطلب الأول: ابن مَظ حياته وآثاره:
٧٤٣	• اسمه ونسبه .
٧٤٣	• مولده وحياته .
٧٤٤	• وفاته.
٧٤٤	• شيوخه .
٧٤٥ : ٧٤٤	• تلامذته .
٧٤٥	• علمه وثقافته .
٧٤٨ : ٧٤٥	• مؤلفاته .
٧٥٢ : ٧٤٩	• المطلب الثاني:
	(الشعر الذي يُحتج به، وموقف البصريين والكوفيين)
٨١٣ : ٧٥٣	• المبحث الثاني: (دراسة الشواهد الشعرية التي ضمنتها ابن مَظ ألفيته).
٨٠٦ : ٧٥٤	• أولاً، الشواهد النحوية.
٧٥٧ : ٧٥٤	• حروف الجر. موضع الضمير بعد لولا.
٧٦٠ : ٧٥٨	• (الكاف) دلالتها ونوعها.
٧٦٣ : ٧٦١	• إضمار (رُبَّ).
٧٦٥ : ٧٦٤	• (عن، وعلى) واستعمالهما.
٧٦٨ : ٧٦٦	• التحذير.
٧٧١ : ٧٦٩	• المفعول المنصوب بفعل مضمر حملاً على المعنى.
٧٧٣ : ٧٧٢	• الحال: مجيء الحال من النكرة.
٧٧٧ : ٧٧٤	• مجيء الحال معرفاً بـ (أل).
٧٨٠ : ٧٧٨	• المعارف: (العلم)
	رفع العلم المنقول عن المركب الإسنادي على الحكاية.

الصفحة	الموضوع
٧٨٢ : ٧٨١	• الأسماء الموصولة: استعمال (ذو) بمعنى (الذي) و(التي).
٧٨٥ : ٧٨٣	النواسخ (كان وأخواتها): (كان الزائدة).
٧٨٧ : ٧٨٦	• أفعال المقاربة: مجيء خبر (كاد) اسماً مفرداً.
٧٩٠ : ٧٨٨	• اقتران خبر (كاد) بـ (أن).
٧٩٣ : ٧٩١	• الحروف المشبهة بالفعل: تخفيف (أن) المفتوحة.
٧٩٦ : ٧٩٤	• الأسماء العاملة عمل الفعل: (المصدر) إعمال المصدر المقترن بالالف واللام.
٧٩٩ : ٧٩٧	• اسم الفعل: (فعال) المعدول عن فعل الأمر بين القياس والسماع.
٨٠٢ : ٨٠٠	• تقديم معمول اسم الفعل عليه.
٨٠٦ : ٨٠٣	• (كَمْ): نصب مميز (كَمْ) الخبرية عند الفصل بينهما.
٨١٣ : ٨٠٧	ثانياً: الشواهد الصرفية:
٨٠٨ : ٨٠٧	• التصغير: تصغير المفرد الدال على الجمع (اسم الجمع).
٨١٠ : ٨٠٩	• تصغير أسماء الإشارة.
٨١٣ : ٨١١	• الإبدال: (إبدال الياء جيماً).
٨١٥ : ٨١٤	الخاتمة.
٨٢٨ : ٨١٦	فهرس المصادر والمراجع.
٨٣٠ : ٨٢٩	فهرس الموضوعات.

